تعزيز السلوك الأخلاقي للممول

لمكافحة التهرب الضريبي

إعداد

د. أدوارد ناشد جرجس

أستاذ مساعد معهد العبور العالي للإدارة

والحاسبات ونظم المعلومات

nashaat691@yahoo.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون ـ العدد الأول يناير 2025

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

الملخص :

في ضوء التحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، أصبحت مكافحة التهرب الضريبي أمراً حاسماً للدول. يؤثر التهرب الضريبي على الاقتصادات الوطنية ويحرم الدول من الموارد اللازمة لتمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من هذا المنطلق، يكون للممول دور مهم في مكافحة هذه الظاهرة المشينة.

تعزيز السلوك الأخلاقي للممول يعد أحد الوسائل الرئيسية للحد من التهرب الضريبي. استغلال الثغرات في النظام الضريبي لتجنب دفع الضرائب المستحقة مشكلة متوارثة يستلزم التعاون من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية والحكومات والممولين. سيسهم تعزيز السلوك بشكل كبير في مكافحة التهرب الضريبي. الممول عليه أن يكون واعياً لأهمية التزامه الضريبي ومسئوليته تجاه المجتمع والحكومة. تحتاج هذه المكافحة إلى تبني القيم الأخلاقية اللازمة للحفاظ على النظام الضريبي العادل والمنصف.

الأخلاق من الأدوات الأساسية للتصدي لمشكلة التهرب الضريبي. فمن المعروف أن الحوافز المالية هي السبب الرئيسي وراء قرار الشركات والأفراد في تهرب دفع الضرائب. ولكن في الوقت نفسه، يجب على الممول أن يتعامل مع هذه الحوافز المالية بطريقة أخلاقية. يجب أن يفهم الممول أن دفع الضرائب هو واجب مواطني يساهم في استقرار الدولة وتوفير الخدمات العامة. وبالتالي، يجب أن يكون لديه الوعي الأخلاقي اللازم للامتناع عن التهرب الضريبي.

كلمات مفتاحية : (سلوك – اقتصاد – أخلاقيات – ممول – ضريبة).

مقدمة :

مكافحة التهرب الضريبي أمراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة في أي دولة. فالضرائب تعد مصدراً هاماً للتمويل العام، وتساهم في تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. ومع ذلك، فإن التهرب الضريبي يشكل تحدياً كبيراً يهدد النظام الضريبي ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ولذلك، يجب على الدول والمنظمات الدولية والممولين أن يتخذوا إجراءات فعالة لمحاربة هذه المشكلة.

توعية الممول بأهمية السلوك الأخلاقي في مجال الضرائب وتبيان تأثيره الإيجابي على المجتمع. يؤدي السلوك الأخلاقي إلى تعزيز الثقة المجتمعية بين الممول والحكومة والمؤسسات المالية. فعندما يعرف الممول أن الحكومة والمجتمع يثقان فيه ويثقان في تصرفاته المالية، فإنه بالتأكيد سيكون أكثر استعداداً لدفع الضرائب دون أي محاولة للتهرب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يدرك الممول أن التهرب الضريبي يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية. فعندما يتهرب الأفراد والشركات الكبيرة من دفع الضرائب، يتم تحميل العبء الضريبي على الطبقات الأقل حظًا في المجتمع. وبالتالي، فإن الفجوة الاقتصادية والاجتماعية تتسع بشكل أكبر. وهذا يهدد الاستقرار الاجتماعي ويؤثر على التنمية المستدامة. من هنا يتضح أن السلوك الأخلاقي يساهم في تقليل الفجوة الاجتماعية من خلال تفادي التهرب الضريبي.

يجب أن يكون الممول واعيًا تمامًا بالتشريعات الضريبية ويتفادى أي سلوك ينتهك هذه التشريعات. يجب أن يفهم الممول أن التهرب الضريبي لا يؤثر فقط على المجتمع والاقتصاد، بل يضر أيضاً بسمعته الشخصية والمهنية. فعندما يتورط الممول في شبهات التهرب الضريبي، فإن ذلك يؤثر سلباً على سمعته وثقته في الأوساط المالية والأعمال.

أهمية البحث :

تنعكس أهمية تعزيز السلوك الأخلاقي للممول في تعزيز العدالة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة. إذ تمكنت الحكومات من زيادة الامتثال الضريبي بفضل التعاون الفعال مع المؤسسات المالية والممولين، فإنها تستطيع توفير المزيد من الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما يمكن استثمار العائدات الضريبية في تعزيز المساواة

الاجتماعية وتخفيف الفقر، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة . كما يسهم التعزيز الأخلاقي للممول في تغيير النمط الثقافي المتعلق بالضرائب والمعتقدات السائدة بشأن الاحتيال الضريبي. عن طريق تعزيز السلوك الأخلاقي والالتزام بالدفع الضريبي، يمكن تحويل النظرة العامة من أن الضرائب عبئاً إلى أنها واجب واضح للمواطنين والمشاركين في الاقتصاد. يمكن أن تدعم الحكومات هذه الثقافة الضريبية من خلال حملات توعية عامة وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية والممولين لتعزيز الوعي والالتزام بالقوانين الضريبية.

الهدف من البحث :

يمكن تحقيق الهدف من تعزيز السلوك الأخلاقي للممول لمكافحة التهرب الضريبي من خلال المبادرات الحكومية والمؤسسات العالمية. يجب أن تقوم الحكومات بتبسيط وتحسين النظام الضريبي، بما في ذلك التشريعات واللوائح المطبقة. يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً وشفافًا، حيث يحتوي على قوانين ومتطلبات واضحة ومنصفة لجميع الممولين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين الجهود في مجال التعليم والتثقيف حول النظام الضريبي. يمكن تحقيق ذلك من خلال تضمين مواضيع الضرائب في المناهج الدراسية وتوفير مزيد من المعلومات والدروس التثقيفية للممولين والشركات. كما يجب أن تشجع الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالضرائب بين الدول. كما يمكن تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات التبادل الضريبي وتطبيق قوانين حماية البيانات لضمان سرية المعلومات المالية. والأهم تفعيل الإفصاح الأوتوماتيكي للحسابات المالية للأشخاص والشركات في البنوك الأجنبية مثالًا على تعزيز الشفافية في النظام الضريبي الدولي.

مشكلة البحث :

تعد مشكلة البحث في تعزيز السلوك الأخلاقي للممول لمكافحة التهرب الضريبي مسألة هامة ومعقدة تواجه المجتمع بشكل عام والدول بشكل خاص. إن التهرب الضريبي يعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصادات العالمية، ويتسبب في خسائر ضخمة للدول على المستوى المالي ويؤثر على تنمية البلدان وحياة المواطنين. ولذا، فإن تعزيز السلوك الأخلاقي للممول يمثل حلاً فعالاً لمكافحة هذه الظاهرة السلبية.

التهرب الضريبي هو أحد أكبر الأسباب والتحديات التي تواجه استقرار الاقتصاد العالمي. وهو يشمل سلسلة من الأنشطة والتصرفات التي يقوم بها الأفراد والشركات بهدف تجنب دفع الضرائب المستحقة للدولة. وقد يتضمن ذلك تحويل الأموال لحسابات بنوك في دول ذات ضرائب منخفضة أو اشتراك الشركات في شركات ذاتية الشمول لتجنب دفع الضرائب. وعلى الرغم من أن بعض هذه الأفعال قد تكون قانونية، إلا أنها لا تعتبر أخلاقية ولا تعكس المسئولية المجتمعية.

تساؤلات البحث:

تعتبر المؤسسات المالية والممولون جزءًا هاماً في جهود مكافحة التهرب الضريبي. ينبغي عليهم اتخاذ مبادرات واضحة لتحسين السلوك الأخلاقي والتقليل من الممارسات غير المشروعة. بعض التساؤلات المهمة التي يجب معالجتها لتعزيز السلوك الأخلاقي للممول ومكافحة التهرب الضريبي. ويتعرض البحث لمحموعة من التساؤلات منها :

التساؤل الأول: ما هي العوامل التي تؤدي إلى انتشار التهرب الضريبي وغياب السلوك الأخلاقي لدى الممول؟

التساؤل الثاني: كيف يمكن تعزيز السلوك الأخلاقي للممول وتشجيعه على الامتثال للقوانين الضريبية؟

التساؤل الثالث: هل يمكن أن تلعب التكنولوجيا دوراً في مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز السلوك الأخلاقي للممول؟

منهجية البحث :

تتبع منهجية بحثية شاملة لدراسة تعزيز السلوك الأخلاقي للممول لمكافحة التهرب الضريبي. يجب أن تشمل هذه الدراسة عناصر قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية. عن طريق فهم عوامل التهرب الضريبي وتأثيرها وتطوير سياسات فعالة لمكافحته، يمكن أن نحقق تطوراً في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية. والأنسب لهذه الدراسة المنهج الاستقرائي – الاستنباطي .

خطة البحث: موضوع البحث يستلزم له خطة مبينة كالتفصيل التالي :

المبحث الأول : الدوافع اللاأخلاقية لتهرب المول الضريبي .

المبحث الثاني : انعكاسات أخلاقية للتهرب الضريبي.

المبحث الثالث : تعزيز السلوك الضريبي الأخلاقي.

المبحث الأول: الدوافع اللاأخلاقية لتهرب الممول الضريبي

يعد الممول المتهرب ضريبياً ظاهرة عالمية تشكل تحدياً كبيراً للعديد من الدول حول العالم. تتسبب هذه الظاهرة في خسائر كبيرة للموازنات الحكومية وتؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول. يتعامل الممول المتهرب ضريبياً مع الأمور بطرق مشبوهة وغير قانونية لتجنب دفع الضرائب المستحقة على دخله أو ثروته. ومن ثم فإن الممول المتهرب ضريبياً يعتبر تهديداً جدياً للنظم الضريبية العالمية.

برتكب الممول المتهرب ضريبياً العديد من التصرفات المشبوهة، مثل تحويل الأموال إلى حسابات سرية في مصارف أخرى خارج البلاد أو استخدام شركات وهمية لتهريب الأموال. يُلاحظ أن الممول المتهرب ضريبياً غالباً ما يكون لديه شبكة معقدة من الشركات والمؤسسات التي يستخدمها لإخفاء ثرواته وتهريب أمواله.

أولاً : مفهوم الممول :

يثار الاختلاف بين الاقتصاد السلوكي والبصائر السلوكية فالأول هو منهج علمي يعتمد على تحليل السلوك البشري (الممول بالقياس) في الواقع العملي بهدف شرح عملية صنع القرار الاقتصادي؛ بينما الثاني فهي نتيجة ابحاث متعددة التخصصات في مجالات مثل الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب وهدفها هو فهم كيفية تصرف البشر وكيفية قيامهم باتخاذ القرارات في حياتهم اليومية([1])

الممول هو دائماً مطالب ومدين وملتزم([2]) قد يكون ممولاً قانونياً أو واقعياً ؛ طبيعياً أو اعتبارياً وقد يتم التصنيف باعتباره مفيداً لنفسه ويفيد غيره فالممول الضريبي هو مفهوم تجاري يشير إلى استخدام الاعتماد الضريبي كأداة للتمويل. ويعتمد الممول الضريبي على المبالغ المعفاة من الضرائب والتي يحق للشركة استردادها أو استفادتها في شكل تمويل لأنشطتها التجارية. فهو يوفر تدفق نقدي إضافي للشركة ويقلل من تكاليف التمويل. ويصنف الممول إلى :

النوع الأول من الممول الضريبي هو الذى يسلك مسلك الاعتماد الضريبي المؤجل. وهو يشير إلى تمويل الشركة الذي يتم تأجيل دفع الضرائب عنه إلى وقت لاحق. وفي هذا النوع من التمويل، تستخدم الشركة الضرائب التي يجب عليها دفعها كضمان لأداء ديونها. وهذا يعني توفير تدفق نقدي إضافي

[1] د.أحمد حسن النجار ، د.عادل حميد يعقوب : الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً ، العبيكان، 2019، ص34.
[2] أ.د/ رابح رتيب بسطا : الممول والإدارة الضريبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2005، ص 10.

للشركة قد يساعدها على توسيع أعمالها أو تطوير خطط جديدة دون الحاجة لسداد الضرائب على الفور.

النوع الثاني من الممول الضريبي هو الذي يسلك مسلك الاعتماد الضريبي اللاستبقائي. في هذا النوع من الممول، تتعاون الدولة مع الشركة لتمويل مشاريعها أو أنشطتها عن طريق تخفيض الضرائب التي يتعين عليها دفعها في وقت لاحق. ويعتبر هذا النوع من التمويل مثالياً للشركات الناشئة أو الشركات ذات الأعمال طويلة الأمد التي تحتاج إلى دعم مالي إضافي في المرحلة الأولى. وأحياناً فى بعض التشريعات فى حالة تحقق الشركة خسائر لتدخل الشركة مع الإدارة الضريبية كشركاء لحين تعويض الخسائر .

النوع الثالث من الممول الضريبي هو المهتم بالاستفادة من الاعفاء الضريبي. و هذه الاستراتيجية شائعة للغاية ويتم استخدامها من قبل العديد من الشركات والممولين. ففي هذا النوع من التمويل، يتم تقديم خدمات أو سلع معفاة من الضرائب للشركات، وبالتالي يتم توفير تدفقات نقدية إضافية للشركات.

النوع الرابع من الممول الضريبي هو المخطط للاعتماد الضريبي المميز. وعلى عكس الاعتماد الضريبي المؤجل الذي يمنح تسهيلاً في دفع الضرائب، يتيح الاعتماد الضريبي المميز تخفيضاً فورياً للضرائب المستحقة. ويعتمد هذا النوع من التمويل على توفير تخفيض ضريبي مميز للشركات التي تستوفي بعض الشروط المحددة مثل الاستثمار في مشاريع تنموية أو خطط الإحلال والتجديد.

الممول الضريبي الإلكتروني :

في ظل التطور التكنولوجي السريع والتحول الرقمي الذي يشهده العالم في الوقت الحالي، أصبحت الخدمات الإلكترونية أمراً لا غنى عنه في حياة الأفراد والمؤسسات على حد سواء. ومن بين الخدمات الجديدة التي تم تقديمها عبر الإنترنت في الفترة الأخيرة هو "الممول الضريبي الإلكتروني."

تهدف هذه الخدمة إلى تسهيل عملية دفع الضرائب وتنظيم الحسابات الضريبية للأفراد والشركات. ولذلك فإن وجود نظام دفع الضرائب السريع والفعال يعد ضرورياً. ومن هذا المنطلق، تم تطوير الممول الضريبي الإلكتروني لتحقيق هذا الهدف.

الخدمة الإلكترونية سهلة الاستخدام وسريعة، حيث يتمكن المستخدمون من إجراء عملية دفع الضرائب عبر الإنترنت بكل يسر وسهولة. وتشمل الخدمة إمكانية حساب مبلغ الضرائب المستحقة بناءً على الإيرادات والمصروفات، وتحديد تاريخ استحقاق الضرائب وغيرها من التفاصيل الضرورية.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر الممول الضريبي الإلكتروني مجموعة من المميزات المهمة. فعلى سبيل المثال، يمكن للممولين تخزين السجلات الضريبية الخاصة بهم على النظام الإلكتروني ، وذلك بفضل وجود قواعد بيانات آمنة وموثوقة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الخدمة حفظ وتنظيم نسخ احتياطية من السجلات الضريبية الإلكترونية، مما يحمي الممولين في حالة فقدان الملفات الضريبية.
ومن الجوانب الأخرى التي تجعل الممول الضريبي الإلكتروني مفيداً هو إمكانية تتبع الدفعات الضريبية وتفاصيل الحساب عن بُعد. كما يوفر النظام تقارير وإحصائيات عن الضرائب المدفوعة والتي لم تدفع بعد، وبالتالي يمكن للأفراد والشركات التحقق من مدى امتثالهم للقوانين الضريبية المعمول بها.

يجب الإشارة إلى أن الممول الضريبي الإلكتروني يسهل عمل المؤسسات الحكومية المسئولة عن جمع الضرائب- مصلحة الضرائب المصرية -. فعندما يقوم المكلف/ الممول بإجراء عملية دفع الضرائب عبر النظام، يتم تحويل المبلغ مباشرة إلى حساب الضرائب المخصص، وبالتالي يمكن القول إن الممول الضريبي الإلكتروني يقلل من الاحتياج إلى تعبئة الاستمارات الورقية وإدخال البيانات يدوياً، مما يوفر الوقت والجهد.

مع ذلك، هناك بعض التحديات التي يواجهها الممول الضريبي الإلكتروني.منها الصعوبة في فهم كيفية استخدام هذه الخدمة بشكل صحيح. وبالتالي، قد تكون هناك حاجة لتوفير التدريب والدعم الفني للممولين من أجل ضمان الاستفادة الكاملة من الممول الضريبي الإلكتروني.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات المسئولة أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية البيانات الضريبية الخاصة بالأفراد والشركات. فعلى الرغم من وجود قواعد بيانات آمنة، إلا أنه يجب تجنب أي تسريبات أو اختراقات تهدد أمان هذه البيانات، ويجب تحقيق أعلى مستويات الأمان للمستخدمين.

الممول الضريبي الإلكتروني ينظر إليه بوصفه منصة إلكترونية تربط الشركات والأفراد المكلفين بالضرائب بالسلطات الضريبية المعنية. يتم من خلال هذه المنصة الإلكترونية تبادل المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات وغيرها من الجوانب المالية التي يتم احتساب الضرائب عليها.

توفر المنصة الإلكترونية أدوات عديدة لمراقبة وضبط الضرائب. فعلى سبيل المثال، يتم تطبيق آلية التحقق الضريبي الآلي التي تستخدم تحليل البيانات الكبيرة لمراقبة العمليات المالية وتحديد أي

اختراقات ضريبية محتملة. بالإضافة إلى ذلك، يتم توفير أدوات تحليل البيانات والتقارير المالية للأفراد والشركات لمساعدتهم في التخطيط الضريبي وتجنب المشاكل المستقبلية.

لا ننكر أن النظام الإلكتروني له فوائد ومزايا تعتبر واحدة من أهم مزايا الممول الضريبي الإلكتروني توفير الوقت والجهد من خلال استبدال العمليات الورقية التقليدية بالعمليات الإلكترونية. بدلاً من القيام بإعداد وتقديم الإقرارات الضريبية يدويًا، يمكن للأفراد والشركات تقديمها عبر الإنترنت مباشرة من خلال المنصة الإلكترونية. هذا يوفر العديد من الفوائد، مثل تقليل الأخطاء البشرية وتوفير الموارد البشرية وتحسين سرعة التعامل مع الضرائب.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للممول الضريبي الإلكتروني تحسين التواصل والتفاعل بين الشركات والأفراد المكلفين والممولين مع السلطات الضريبية. يمكن للأفراد والشركات طرح الاستفسارات وتقديم الشكاوى وتلقي الإجابات والتوجيهات بسهولة عبر المنصة الإلكترونية. هذا يسهل التعاون وتبادل المعلومات بين الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى تحسين فهم القوانين الضريبية والامتثال لها.

التحديات التي يواجهها الممول الضريبي الإلكتروني:

أولاً: قد يواجه بعض الأفراد والشركات صعوبة في التكيف مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام المنصة الإلكترونية. يجب على السلطات الضريبية توفير التدريب والدعم اللازم لهؤلاء الأفراد والشركات لضمان فعالية استخدام الممول الضريبي الإلكتروني. **ثانياً**: يجب التأكد من تأمين المعلومات الضريبية وحمايتها من الاختراقات والاستخدام غير الشرعي. ويتطلب من الممول الضريبي الإلكتروني اتباع إجراءات أمنية صارمة لحماية البيانات الشخصية والمالية للأفراد والشركات([3]).

التحول الرقمي للممول والإدارة الضريبية :

تعد الإدارة الضريبية أحد الجوانب الأساسية في حكم دولة، حيث تعتبر الضرائب مصدراً مهماً لدخل الدولة وتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، كانت

[3]د. مروان أبو هلال ، شيرين شعبان: التجارة الالكترونية والتهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الضرائب فلسطين، المجلة العربية للإدارة ، مج ،42 ع 2 - يونيو ، 2022،ص 6.

عمليات تحصيل الضرائب تتطلب الكثير من الورق والإعدادات المعقدة من قبل الهيئات الحكومية المعنية.

ولكن مع تطور التكنولوجيا، ظهرت العديد من الحلول الإلكترونية التي تسهل عملية جمع الضرائب وتحويلها إلى عملية أكثر سلاسة وفعالية. تمثل التعامل مع الممول الضريبي الالكتروني أحد تلك الحلول التكنولوجية الرائدة في مجال إدارة الضرائب.

نلاحظ أن الممول الضريبي الإلكتروني يتخطى إلى أبعد من مجرد التسهيلات التكنولوجية. حيث يوفر النظام تحليلاً شاملاً لنظام الضرائب والبيانات المالية والنماذج التوضيحية للمقبلين على استخدامه. وهذا يتيح للمختصين بالادارة الضريبية التفاعل الفوري مع البيانات وتحسين عملياتهم واتخاذ القرارات الضريبية المستنيرة.

عناصر أساسية للممول الضريبي الإلكتروني:

أ- **توفير الوقت والجهد**: يعد الممول الضريبي الإلكتروني بديلاً سريعاً وفعالاً لعملية التحصيل التقليدية المستندة إلى الورق. فبدلاً من التجول في مكاتب الضرائب ومراجعة السجلات الورقية، يمكن للأفراد والشركات تقديم الإقرارات الضريبية والدفعات المالية بسهولة من خلال النظام الإلكتروني. أيضاً، يضمن هذا النظام دقة أعلى في التقديم والحفاظ على سلامة البيانات المالية.

ب- **التوافق مع اللوائح والقوانين**: بفضل الممول الضريبي الإلكتروني، يمكن للشركات والأفراد أن يكونوا على دراية بأحدث التغييرات الضريبية وتلبية متطلبات الامتثال الضريبي بشكل سهل وملائم. يتم تحديث النظام بشكل دوري لضمان الالتزام بكل قوانين الضرائب الحكومية الجديدة والمحدثة.

ج- **الأمان والحفاظ على البيانات**: تطورات التكنولوجيا الحديثة تشهد أيضاً تطوراً في مجال الأمان الإلكتروني، وهذا ينطبق أيضاً على الممول الضريبي الإلكتروني. يتم توفير مستوى عالٍ من الحماية عبر بروتوكولات الأمان المتقدمة التي تحمي البيانات الحساسة وتمنع الوصول غير المصرح به.

د-**خفض التكاليف:** من خلال التحول الرقمي واستخدام الممول الضريبي الإلكتروني، يتم تقليل النفقات المالية والوقت المستغرق في إدارة وتحصيل الضرائب. يمكن للهيئات الحكومية تقليل التكاليف الإدارية والتخلص من الكميات الضخمة من الأوراق والملفات المادية.

هـ- **القدرة على عمل التقارير والتحليلات الضريبية**: يتيح الممول الضريبي الإلكتروني للمسؤولين الضريبيين والشركات إمكانية إنشاء تقارير ضريبية مفصلة وتحليلات ضريبية مستنيرة. يمكن استخدام هذه التقارير لاتخاذ القرارات الضريبية المستنيرة وتحسين الإبلاغ المالي.

ثانياً: دوافع التهرب الضريبي :

هناك عددة دوافع ينتهجها الممول للتهرب الضريبي نبرز أهمها مما يلي :

1-التقدير الجزافي للضريبة :

تؤثر العديد من العوامل على سلوك الممول فيما يتعلق بالتقدير الجزافي للضريبة. وسنقوم بمناقشة بعض هذه العوامل وأثرها المحتمل على سلوك الممول: بالرغم من وضع الأمان التشريعي للممول بحسب القانون الضريبي المصري رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته

أ-**المعرفة الضريبية**: يعتبر فهم الممول للنظام الضريبي وقواعده أمراً أساسياً لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة. عندما يكون للممول معرفة جيدة بالضرائب وسبل تجنب دفعها المزيد من الضرائب بشكل قانوني، فقد يتخذ قرارات مختلفة فيما يتعلق بالاستثمار والتوزيع والتخطيط المالي لتجنب دفع الضرائب الزائدة([4]).

ب- **آثار الضريبة على العائد**: تعتبر نسبة الضرائب المفروضة على العائد من الاستثمار أحد العوامل المهمة في التقدير الجزافي للضريبة. بشكل عام، كلما زادت الضرائب على العائد، زادت التكلفة الفردية للممول وتنخفض الحوافز المالية للاستثمار. وبالتالي، يزداد احتمال عدم القيام بالاستثمارات المتوقعة أو تأجيلها([5]).

ج-**الضرائب الاستثمارية وتوفير الحوافز**: تتباين الضرائب الاستثمارية من دولة إلى أخرى، حيث توفر بعض الدول حوافز ضريبية للاستثمارات في قطاعات محددة أو في مناطق معينة. هذه الحوافز تهدف إلى تشجيع الممول على الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي. وبالمقابل، قد تفرض بعض الدول ضرائب أعلى على الاستثمارات، مما قد يدفع الممول إلى اتخاذ قرارات مختلفة تجاه الاستثمار.

[4] Simon Whitehead: Tax Disputes and Litigation Review,Law Review,2019,p.312.

[5] Muhammad Muazzam Mughal, Muhammad Akram: Reasons of Tax Avoidance and Tax Evasion: Reflections from Pakistan, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 4, No. 4, Apr 2012,p.220.

د- **الضرائب وقرارات التوظيف**: تؤثر الضرائب أيضاً على قرارات التوظيف التي يتخذها الممول. على سبيل المثال، عندما تفرض الدولة ضرائب عالية على الأجور ، قد يتردد الممول في توظيف مزيد من العمال أو رفع الرواتب. وبالمقابل، إذا كانت الضرائب المفروضة منخفضة، فقد يتم تشجيع الممول على زيادة التوظيف وتوفير فرص عمل إضافية.

هـ- **التعجيل والتأجيل في الإنفاق:** تؤثر الضرائب أيضًا على توقيت إنفاق الممول. عندما تفرض الدولة ضرائب على الدخل الشخصي أو الشركات، قد يتردد الممول في إنفاق المال أو التوسع في الأعمال التجارية. وبالمقابل، قد يقوم الممول بتعجيل الإنفاق عندما تكون الضرائب منخفضة، بهدف الاستفادة من الاعتماد على إنفاق الأموال وتأجيل سداد الضريبة.

2-طرق تحصيل الضريبة :

ومن العوامل التي تؤثر في سلوك الممول هي المستوى الاقتصادي العام للدولة . إذا كانت البلاد تعيش في ظروف اقتصادية صعبة، فمن المرجح أن يكون لديها نسبة احتياطي أقل من الأموال، وبالتالي فإنها قد لا تكون قادرة على الصرف العام من الضريبة المحصلة وتتجه الى ترشيد الإنفاق او حالة التقشف. يؤدي هذا إلى انخفاض مستوى الحياة وضعف الخدمات العامة في البلاد إلى فقدان ثقة الممولين في حكومتهم وقد تتسبب في زيادة حالات التهرب الضريبي.

أيضا يؤثر في سلوك الممول "العدالة الضريبية" إذا كان هناك شعور عام بأن النظام الضريبي غير عادل بالنسبة للجميع، فقد يكون هذا دافعاً لبعض الممولين للقيام بأفعال تهرب الضريبي. على سبيل المثال، إذا كان لدى الأفراد من الممولين الأثرياء فرصة التهرب الضريبي، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة حالات التهرب الضريبي. لذا، يجب أن يتم تصميم النظام الضريبي بطريقة تعزز العدالة وتضمن أن الجميع يدفعون حصتهم العادلة من الضرائب([6]).

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة توفير معلومات واضحة وشفافة حول النظام الضريبي وكيفية دفع الضريبة. بأن تكون القوانين الضريبية متاحة ويسهل فهمها للجميع، الإجراءات اللازمة لتسجيل وتقديم الضريبة مبسطة ومباشرة. من خلال زيادة الشفافية وتبسيط العمليات، يمكن للحكومة تشجيع الممولين على الالتزام الكامل بدفع الضريبة المستحقة.

[6] Matthijs Alink, Victor van Kommer : Handbook on Tax Administration, IBFD,2016,p22.

أخيرًا، يجب على الحكومة أن تنفق الأموال الضريبية بطريقة فعالة وشفافة. إذا قامت الحكومة بإدارة الموارد المالية بطريقة غير فعالة، فقد يفقد الممولون الثقة في الحكومة وقد يبدأون تجنب دفع الضريبة. لذا من اللازم أن تتضمن طرق فعالة لإدارة الأموال العامة وتعزيز الشفافية في استخدام الأموال العامة ومحاربة الفساد المالي.

3-فقد الثقة بين الممول والإدارة الضريبية :

تعد الثقة بين الممول والإدارة الضريبية أساسية للتعاون والتنسيق الصحيح بين الطرفين. بدون ثقة، يحدث التوتر والاحتكاك في العلاقة، مما يؤثر سلباً على سلوك الممول. إذا كانت الإدارة الضريبية لا تضمن الشفافية والعدالة في تطبيق القوانين الضريبية، فإن الممول سيفقد الثقة في النظام الضريبي وسيتعامل معه بريبة ورفض ([7]).

تؤثر عدة عوامل في فقد الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، وفيما يلي بعضها:

أ- **نقص الشفافية**: عندما لا يكون هناك شفافية في أساليب تطبيق الضرائب وقوانينها، يشعر الممول بعدم الثقة في النظام الضريبي. قد يشعر بأن هناك اختبارات ومتطلبات غامضة وغير واضحة، مما يؤدي إلى عدم فهم ما يتوقعه منه من قبل الإدارة الضريبية.

ب- **إجراءات معقدة:** عندما تكون الإجراءات الضريبية معقدة وصعبة التطبيق، فإن الممول يمكن أن يجد صعوبة في الامتثال لها. قد تتطلب هذه الإجراءات ورقة كثيرة وتقديم تقارير دقيقة، مما يضعف الثقة ويزيد من التكاليف للممول.

ج-**قرارات غير عادلة:** عندما يرى الممول أن هناك قرارات غير منصفة أو تفضيلية تتخذ من قبل الإدارة الضريبية، فإن ذلك يؤثر على ثقته بالنظام الضريبي. قد يرى الممول أن هناك تعامل متحيز أو تفسير غير منطقي للقوانين، مما يجعله يفقد الثقة بالعدالة في تطبيق الضرائب.

د- **انعدام التعاون:** قد يكون هناك انعدام للتعاون والاحترام بين الممول والإدارة الضريبية، مما يزيد من فقد الثقة بينهما. قد يساء فهم الممول أو التواصل معه بشكل غير لائق، مما يجعله يشعر بالإهانة وقلة الاحترام.

[7] KEITH WALSH : Understanding Taxpayer Behaviour – New Opportunities for Tax Administration, The Economic and Social Review, Vol. 43, No. 3, , 2012,p471.

ه-**عقوبات مفرطة:** عندما يكون هناك تطبيق صارم وعقوبات مفرطة للأخطاء الضريبية، قد يفقد الممول الثقة بالنظام الضريبي. قد يشعر بأن العقوبات لا تتناسب مع الأخطاء الصغيرة أو غير المتعمدة، مما يزيد من خشية الممول من تعاونه مع الإدارة الضريبية.

4-الفائدة المرتفعة على الغرامات غير المحصلة :

الفائدة المرتفعة على الغرامات غير المحصلة واحدة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في سلوك الممول. قد يكون سبب ذلك هو أن الفائدة المرتفعة تكون عبئاً ثقيلاً على المديونية وتؤثر سلباً على قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية. يجد الممول نفسه في مواجهة صعوبة في سداد الديون ، مما يؤدي إلى زيادة الغرامات غير المحصلة وتراكمها مع الوقت.

وتتفاقم المشكلة عندما يكون لدى الممول مديونيات متعددة بفائدة مرتفعة. قد يكون من الصعب على الممول إدارة هذه الأعباء المالية المتراكمة وتقديم سداد منتظم. عندما لا يستطيع الممول تحمل الفائدة المرتفعة وفوائد التأخير المرتبطة بالديون المتراكمة، فإنه قد يشعر باليأس وقد يفقد الثقة في قدرته على السداد. يمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى تصعيد الأزمة المالية وزيادة الغرامات غير المحصلة([8]).وحسنا ما يفعله المشرع المصري بإصداره قوانين تصالح بشروط ومدة محددين .

قد يتسبب ارتفاع الفائدة على الغرامات غير المحصلة في حدوث تسلل للممولين. قد يفتقد الممولون المسحوبين القدرة على السداد بسبب الفائدة المرتفعة والغرامات غير المحصلة. في محاولة لتجنب العواقب القانونية أو الائتمانية ، قد يقوم الممولون بإخفاء أصولهم أو تحويلها إلى حسابات أخرى خارج إشراف الجهات القضائية أو البنوك. يمكن أن يتسبب هذا في تفاقم المشكلة وتراكم الديون غير المحصلة.

التضخم والبطالة لهما دور في التأثير على سلوك الممول بالإضافة إلى الفائدة المرتفعة على الغرامات غير المحصلة. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ، قد يكون من الصعب على الممولين تحمل الفائدة المرتفعة والديون المتراكمة. يمكن أن يزيد التضخم من تكاليف الحياة ويقلل من القدرة على الادخار والسداد. وبالتالي ، يكون للفائدة المرتفعة على الغرامات غير المحصلة تأثير كبير في قدرة الممولين على سداد الديون وتفادي الزيادات في الغرامات.

[8] Sabrina Unrein: Overdue Fines: Advantages, Disadvantages, and How Eliminating Them Can Benefit Public Libraries,IPLI,2020,p33.

5-احتمالية القبض على الممول :

إن المال هو عصب الحياة في المجتمعات الحديثة، فهو يلعب دورًا أساسيًا في تنمية الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. ومن أجل ضمان توفير هذا المال وتوجيهه لأغراضٍ شرعية وإيجابية، قامت الدول بتنظيم نظامٍ مالي قانوني، يضع قوانين وتشريعات لحماية المال العام والخاص([9]).

والممولون من بين الأشخاص الذين يعملون في مجال توجيه الأموال وتسهيل عمليات التمويل، يمكن التحكم في الموارد المالية، وتوجيهها لأغراض شرعية، هناك فئةٌ تستدعي تنظيمًا ورقابةً خاصة. فالممول هو الشخص، أو الجهة المسؤولة عن تأمين المال اللازم لتنفيذ مشروع، أو تحقيق هدف معين. ومن أجل توفير هذا المال، يمكن له أن يتعامل مع مصادر مختلفة للتمويل، سواء من مؤسسات مالية رسمية، أو غير رسمية.إلا أن هناك احتمالية قبض الدولة أو الجهات الرقابية على بعض الممولين، وذلك بسبب ارتكابهم أفعالًا غير قانونية فيما يتعلق بالتمويل واستخدام المال. وتنطوي احتمالية القبض على الممول على العديد من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار.أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في سلوك الممول هي عدم مطابقة السلوك المالي للقوانين والتشريعات المالية. فعلى الممول أن يكون على دراية تامة بالقوانين المالية والمصرفية في الدولة التى يعمل فيها، وأن يلتزم بتلك القوانين في تعاملاته المالية. وإذا كان الممول يخالف القوانين أو يسعى لتجاوزها، فإن هناك احتمالية عالية لقبضه على أفعاله غير القانونية.

يمكن لتاريخ الممول وسجله المالي أن يؤثران على احتمالية القبض عليه. فإذا كان لدى الممول سجلًا سابقًا بارزاً في ارتكاب جرائم مالية، أو سجل من النصب والاحتيال المالي، فإن هناك احتمالية عالية ليراقب ويتلقى اهتمامًا خاصًا من قبل الأجهزة الرقابية والضريبية . يتم عندئذ حظره والتحقيق في تعاملاته المالية بشكل دقيق بحثًا عن أي أنشطة مالية غير قانونية.

أيضاً، يمكن أن يؤثر الطابع الخاص للقطاع الذي يعمل فيه الممول على احتمالية القبض عليه. ففي بعض المجالات مثل التمويل العقاري الذي ينطوي على مخاطر مالية كبيرة، يتم وضع ضوابط صارمة على الممولين ومؤسسات التمويل، وذلك لحماية العملاء والمستثمرين. وعندما يشتبه في سلوك

[9] Theodore Dreiser: The Financier, UTF,2019,p8.

غير قانوني من قبل أي من الممولين في هذه الصناعة، يتم القبض عليهم بشكل فوري ويجري التحقيق معهم.

6-مخاوف من الكشف عن الحسابات البنكية في ظل الرقمنه :

مع تطور التكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين، أصبحت الرقمنة تلعب دورًا رئيسيًا في تسيير العديد من القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي والضريبي. فقد أصبح من الممكن إجراء معاملات مالية وإدارة الحسابات البنكية عبر الإنترنت، مما يتطلب الكشف عن معلومات حسابك الشخصي وتفاصيله. ومع ذلك، هناك مخاوف من الكشف عن الحسابات البنكية في ظل الرقمنة، حيث يؤثر ذلك على سلوك الممول بشكل كبير. فبعض العوامل التي تؤثر في سلوك الممول في ظل الرقمنة تظهر([10]).أحد المخاوف الأساسية من الكشف عن الحسابات البنكية في ظل الرقمنة يتعلق بالخصوصية والأمان. حيث يعتبر الحفاظ على سرية معلومات الحساب البنكي أمراً هامًا للغاية، فقد يتعرض الممول لمشكلات مالية كبيرة إذا تم اختراق حسابه البنكي وسرقة أمواله. لذا، قد يشعر الممول بالقلق حيال تحمل المسؤولية عن خصوصيته المالية وما يصاحب ذلك من مخاطر.وحسنا ما فعل المشرع المصري في إصداره تشريعات تلزم بضرورة الحفاظ على سرية البيانات الشخصية واتباع الاجراءات القانونية من قبل الجهات القضائية احتراما لخصوصية الممول .

علاوة على ذلك، قد تؤثر مخاوف الكشف عن الحسابات البنكية على سلوك الممول من حيث رغبته في إجراء المزيد من المعاملات المالية. فبعض الأشخاص قد يعرفون أنه تم تسجيل كل معاملة مالية والاحتفاظ بتفاصيلها في السجلات المصرفية، وهذا الأمر قد يقلل من استخدامهم للخدمات المالية الرقمية. قد يميلون بدلاً من ذلك إلى القيام بالمعاملات النقدية التقليدية، حيث يكون من الصعب تتبعها وفقاً للهوية الشخصية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر سلوك الممول بشكل سلبي بسبب الشكوك المتعلقة بالتعامل الإلكتروني والحوسبة السحابية. فمع الاعتماد المتزايد على البرامج وتطبيقات الحوسبة السحابية، يظهر خوف من تعرض البيانات المالية للاختراق، ومن ثم يتأثر سلوك الممول بسبب الشكوك والمخاوف

[10] Robert Ortstad, Binan Sonono : he Effects of the Digital Transformation Process on Banks' Relationship with Customers – Case Study of a Large Swedish Bank , Uppsala University,2017,p50.

المتعلقة بالأمان. هذا الخوف ينتج عن انتشار الأخبار المتعلقة بحالات الاختراق وسرقة البيانات التي تحدث من وقت لآخر.

ليس هناك من الحاجة للقلق والخوف الزائد عند التعامل مع الخدمات المالية الرقمية، فمن الممكن اتخاذ احتياطات لحماية الحسابات البنكية. يمكن للممول استخدام كلمات مرور قوية ومتعددة، وتحديث برامج الحماية والمضادة للفيروسات بانتظام، والابتعاد عن إدخال معلومات الحساب البنكي في مواقع غير موثوقة. يمكن أيضًا للممول أن يتابع حساباته البنكية بشكل منتظم لكشف أي نشاط مشبوه أو غير معروف.

7-القلق من نشر الاسم ضمن المتعثرين:

يمكن أن يكون القلق من نشر الإسم ضمن المتعثرين -حتى لو كان إلكترونياً ولاسيما في المطارات أثناء المغادرة - واحداً من العوامل التي تقوم الدول بتوظيفها لمكافحة التهرب الضريبي. فعندما يتم الكشف عن حالات التهرب الضريبي، فإن الممولين المتورطين في هذا النوع من السلوك يواجهون عقوبات قانونية خطيرة، بما في ذلك غرامات مالية كبيرة والسجن، وقد يصاحب ذلك أيضاً نشر أسمائهم ضمن المتعثرين الضريبيين. يعتبر نشر الإسم ضمن المتعثرين عقوبةً قويةً تهدف إلى ردع الممولين عن محاولة التهرب الضريبي، وتعتبر أيضاً وسيلة فعالة لإبقاء على الشفافية في النظام الضريبي وتوفير العدالة الضريبية.

العواقب القانونية والمالية لنشر الإسم ضمن المتعثرين من العوامل التي تدفع الممولين للتفكير جديًا قبل القيام بأنشطة تهرب ضريبى. فعلى سبيل المثال، في العديد من الدول، يتم تقييد حقوق الممولين الذين يرد أسماؤهم ضمن المتعثرين. يمنع منحهم إقامة أعمال تجارية، أو الحصول على التمويل من المصارف، وتقييد السفر، وفرض غرامات مالية إضافية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السجن كعقوبة عن التهرب الضريبي يمكن أن يتسبب في فقدان سمعة الممول، ومن ثم الحد من فرص العمل المستقبلية ونجاح المشاريع المستقبلية.

ومما يوضح التاثير النفسي لنشر أسماء المتعثرين الضريبيين هو القلق الذي يشعر به الممولون المحتملون من تكونهم جزءًا من هذه القائمة. فقد يخاف الممولون من تعرض أعمالهم وحياتهم

الشخصية للضرر إذا تم نشر أسمائهم ضمن المتعثرين. بسبب هذا القلق، قد يتخذ الممولون الإجراءات اللازمة لتفادي الجريمة الضريبية قبل حدوثها بشكل يعزز الشفافية ويضمن الامتثال للضرائب.

8-معايير شخصية لدى الممول :

لكل ممول مجموعة من القيم والمعايير الشخصية التي تؤثر على سلوكهم المالي والضريبي. في السنوات الأخيرة، أصبحت قضية التهرب الضريبي موضوعًا مثيراً للجدل في العديد من الدول. ومن أجل فهم ما يدفع الممول للقيام بذلك، يجب علينا التعرف على المعايير الشخصية التي تؤثر على سلوكهم للتهرب من الضريبة.

أحد المعايير الشخصية التي تؤثر على سلوك الممول للتهرب من الضريبة هي الجشع والطمع. قد يرغب الممول في زيادة أرباحه وتقليل نفقاته الضريبية عن طريق التهرب الضريبي. هذا يمكن أن ينبع من رغبته في تحسين حالته المالية الشخصية أو توسيع عمله أو زيادة توفر الموارد لديه. قد يعتقد الممول أن الدولة لا تستحق هذه الأموال أو أن النظام الضريبي ليس عادلاً بما فيه الكفاية، مما يدفعه لتجنب دفع الضرائب المستحقة([11]).

يمكن أن تلعب الأخلاق والقيم الشخصية درو الحكومة في تقدير ظروف للتهرب الضريبي من قبل الممول. قد يعتقد الممول أن النظام الضريبي غير عادل ولا يستحق الامتثال أو أن الحكومة لا تستخدم الأموال بطريقة سليمة. قد تؤثر مسائل مثل الفساد أو الإجراءات الإدارية الغير فعالة أو قلة الثقة في الجهاز الحكومي بشكل عام على قرار الممول بالتهرب من الضريبة.

يمكن أن يؤثر على سلوك الممول للتهرب من الضريبة هي ما يسمى بالملاءمة والمتانة المالية. بمعنى آخر، إذا كان الممول يعاني من صعوبات مالية أو قلة السيولة، فقد يكون لديه الرغبة في تقليل التكلفة الضريبية لتحسين موقفه المالي. يمكن أن يكون لديه أعباء مالية كبيرة مثل الديون أو الفوائض في الميزانية تدفعه للقيام بذلك أيضاً. قد يفضل الممول دفع المال للاستثمار في أعمال أو مشاريع جديدة بدلاً من دفع الضرائب المستحقة للحكومة.

وتشمل المعايير الشخصية الأخرى التي تؤثر على سلوك الممول للتهرب من الضريبة، الاحتياجات الشخصية والأهداف المالية، النزعة الى الميسورية والترف الزائد، التسامح الاجتماعي

[11] Pascal Quiry and others : CORPORATE FINANCE THEORY AND PRACTICE,WILEY, 2014,p.840.

للتهرب الضريبي([12])، وغيرها. كل ممول يمكن أن يكون لديه مجموعة مختلفة من المعايير الشخصية التي تتأثر بمثل هذه العوامل. ومن المهم أن نفهم هذه العوامل وأن نعمل على تحسين الثقافة المالية والضريبية للأفراد والجهات الممولة من أجل تقليل التهرب الضريبي وتعزيز النزاهة المالية والضريبية.

9-بعض المعتقدات الخاطئة لدى الممول :

توجد مجموعة واسعة من المعتقدات الخاطئة التي تدفع بعض الممولين إلى التهرب من دفع الضرائب. سنستكشف بعض هذه المعتقدات الخاطئة ونناقش العوامل التي تؤثر في سلوك الممول للتهرب من الضريبة.

المعتقد الأول هو أن الضرائب هي اعتداء على حرية الممولين وعبء غير عادل. يروج البعض للفكرة أن الحكومة تستغل الممولين وتسرق أموالهم بوضع ضرائب مرتفعة وغير عادلة. ومع ذلك، فإن الواقع أن الضرائب هي وسيلة لتمويل الخدمات العامة التي يُعتمد عليها جميع أفراد المجتمع. إذا لم يتم دفع الضرائب، فإن الحكومة لن تكون قادرة على توفير هذه الخدمات الأساسية([13]).

المعتقد الثاني هو أن دفع الضرائب اختياري. يعتقد بعض الأشخاص أنه من حقهم اختيار عدم دفع الضرائب إذا كانوا غير راضين عن كيفية استخدام الحكومة لهذه الأموال. ومع ذلك، فإن الواقع يفرض على جميع المواطنين دفع الضرائب وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها. وعلى الرغم من أنه يمكن للممولين الشكوى أو الاحتجاج على طريقة استخدام هذه الأموال، إلا أنهم ليس لديهم الحق في اختيار عدم دفع الضرائب.

المعتقد الثالث هو أن الحكومة لا تستطيع ملاحقة المتهربين من الضرائب. تعتقد بعض الأشخاص أنه من السهل التهرب من الضرائب وأنه يمكنهم الابتعاد عن الملاحقة الضريبية. ولكن الواقع هو أن الحكومة تمتلك أجهزة ضريبية قوية وهيئات تفتيش تعمل على متابعة الأنشطة المالية للممولين والتأكد

[12] د. إسراء عادل الحسيني: السياسة الضريبية في مصر بين اعتبارات "الكفاءة الاقتصادية " و"العدالة االجتماعية" مجلة آفاق اقتصادية معاصرة ،مجلس الوزراء ،مركز دعم اتخاذ القرار ،العدد 6 مايو 2021 ،ص 20.

[13] Prasanna Chandra : Behavioural Finance, McGraw Hill,2016,p.284.

من التزامهم بالقوانين الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة تسهل عملية تحليل المعلومات المالية وتتبع التهرب الضريبي.

فالعوامل التي تؤثر في سلوك الممول للتهرب من الضريبة يمكن أن تكون نتيجة لعدة عوامل متشابكة. واحدة من هذه العوامل هي التشريعات الضريبية غير العادلة والمعقدة. عندما تكون القوانين الضريبية غير واضحة ومعقدة، يصعب على الممولين فهم متطلباتها وتطبيقها بشكل صحيح. قد ينشأ لديهم شعوراً بالإحباط ورغبة في تجنب دفع الضرائب بشكل غير قانوني.

كما أن وجود نظام ضريبي غير عادل هو عامل آخر يؤثر في سلوك الممول لتهرب من الضريبة. عندما يواجه الممولون فروقًا كبيرة في معدلات الضرائب بناءً على دخولهم أو ثرواتهم، يشعرون بالغضب والظلم ويكونون أكثر إيجابية للاستغلال الضريبي. قد يبحثون عن نقاط الضعف في النظام الضريبي لتجنب دفع المزيد من الضرائب.

الضغط الاجتماعي والمجتمعي هي عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في سلوك الممول للتهرب من الضريبة. عندما يصبح تهرب الضرائب منتشراً بشكل واسع ويكون مقبولًا في المجتمع، فإن الممولين قد يشعرون بالضغط على الالتحاق بهذا السلوك. وبالمقابل، إذا كان المجتمع ينظر إلى التهرب الضريبي على أنه سلوك غير أخلاقي أو غير قانوني، فقد يكون هناك تأثير إيجابي على سلوك الممول لدفع الضرائب.

إجراءات الرقابة وتكثيف تفتيش الضرائب يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تأثير إيجابي على سلوك الممول لتجنب الضرائب. عندما تكون العقوبات القانونية للتهرب الضريبي صارمة ومنظمات الرقابة تقوم بمتابعة الممولين بشكل دوري، فإن الممولين قد يفكرون جديًا قبل الاختلاس من وضع ضريبي قانوني.

10- لغة المطالبة الضريبية :

تعتبر لغة المطالبة الضريبية أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الممولين إلى اللجوء إلى التهرب الضريبي. فاللغة هنا تشمل المصطلحات والقوانين والأنظمة الضريبية التي تتعامل بها الدولة مع الممولين، وتحدد الالتزامات الضريبية لكل فرد ومؤسسة.

لغة المطالبة الضريبية قد تكون غامضة ومعقدة للكثيرين، وبالتالي فإنها تصبح مثاراً للتهرب الضريبي. ينظر بعض الممولين إلى التهرب الضريبي كوسيلة للتحايل على النظام الضريبي وتجنب

الالتزامات الضريبية بتفسير الألفاظ على هوى الممول. يعتقد هؤلاء الممولين أن تجنب الضرائب سيؤدي إلى توفير المال لهم وتعزيز رأس المال المتاح للاستثمار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذا السلوك يؤدي إلى تحميل الأعباء الضريبية على الفئات الأقل حظاً في المجتمع، والتي تعتمد بشكل أكبر على الخدمات الحكومية.

11-تعقد اجراءات النظام الضريبي :

العوامل الاقتصادية هي من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر على سلوك الممول للتهرب من الضريبة. على سبيل المثال، قد يؤثر ارتفاع معدلات الضرائب على الأفراد والشركات في اتخاذ قرارات مالية تساهم في تقليل مسئوليتهم الضريبية. مع ذلك، فإن وجود نظام ضريبي بسيط ومناسب قد يشجع الممولين على الالتزام الضريبي. يمكن أيضاً أن تؤثر الظروف الاقتصادية العامة على سلوك الممولين، حيث يستجيبون لمتغيرات السوق والتغيرات الاقتصادية بشكل أساسي في سعيهم لتجنب الضرائب([14]).

الخدمات المالية الدولية والتعامل في الأسواق العالمية أحد العوامل الهامة التي تؤثر على سلوك الممول. يسعى بعض من الممولين إلى الاستفادة من الاختلافات في أنظمة الضرائب بين الدول لتجنب دفع الضرائب. حيث يمكنهم التحكم في مواقعهم المالية والمشروعات في مناطق تطبيق الضرائب الأكثر ملاءمة أو الأكثر استدامة من حيث الجوانب المالية.

علاوة على ذلك، فإن الحجم والتعقيد الكبير للنظام الضريبي يمكن أن يشجع العديد من الممولين على اللجوء إلى التهرب من الضرائب. تكون الأنظمة الضريبية المعقدة صعبة الفهم وعرضة للتفسير المختلف، وهو ما يخلق الثغرات والفجوات التي يمكن استغلالها من قبل الممولين. بمجرد وجود هذه الفجوات، يمكن للأفراد والشركات تكوين هياكل ضريبية فائقة وإعداد ترتيبات معقدة لتقليل الضرائب المستحقة.

[14] Binh Tran-Nam and Chris Evans : Towards the Development of a Tax System Complexity Index, Vol. 35, No. 3, 2014,p.8.

12-مشكلة السيولة النقدية في الشركات :

تعد مشكلة السيولة النقدية في الشركات واحدة من أبرز التحديات التي تواجهها الشركات في أي اقتصاد. تعني السيولة النقدية القدرة على تحويل الأصول إلى نقود نقدية بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة. وعندما تواجه الشركات صعوبات في الحصول على النقود النقدية بسهولة، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على سلوك الممول وقد يدفعه للجوء إلى الهروب من الضرائب(15).ويكون سلوك الممول أسواء في حالة التعامل بالعملة الافتراضية (البيتكوين).

تؤثر العديد من العوامل على سلوك الممول وتحفزه على التهرب من الضريبة، ومن أبرز هذه العوامل:

1- ضعف السيولة النقدية: عندما تعاني الشركات من نقص السيولة النقدية، فإنها تواجه صعوبة في توفير النقود اللازمة لسداد الضرائب المستحقة. وقد يدفع ذلك الممول للبحث عن طرق للتهرب من الضريبة من خلال تخفيض الأرباح المعلنة أو تبييض الأموال.

2- ضغط التكاليف: قد تكون الشركات مضطرة لتقليص النفقات وتخفيض الأرباح بهدف توفير النقود اللازمة للتشغيل والاستثمارات. وفي بعض الأحيان، يكون ذلك على حساب سداد الضرائب المستحقة، حيث يعتبر التهرب من الضريبة وسيلة للتخفيف من الأعباء المالية.

3- عدم الالتزام بالقوانين: قد يتجاهل الممول الالتزام بالقوانين الضريبية ويسعى لتجنب دفع الضرائب المستحقة. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للقوانين المعقدة أو غير الواضحة، التي تتيح للشركات الفرصة للتهرب من الضرائب بأكثر من طريقة.

4- الفساد والرشوة: يمكن أن يسهم الفساد والرشوة في تهريب الأموال وتجنب دفع الضرائب المستحقة. فعندما يتم تمويل مشروعات أو صفقات بواسطة رشاوى أو إجراءات فساد، فإنه يصعب على السلطات الضريبية تتبع وتحديد الإيرادات الحقيقية للشركات.

[15] Chembe Rodney Bwacha & Jing Xi : THE IMPACT OF LIQUIDITY ON PROFITABILITY,UMEA Univ.,2019,p.47.

5- ضعف التوقعات المستقبلية: عندما يتوقع الممول انخفاض في الأرباح المستقبلية، فقد يكون مهتماً لتهريب الأموال وتجنب دفع الضرائب المستحقة. فأحيانًا يكون هناك طرق قانونية لتعديل الأرباح المعلنة وتقليل الالتزامات الضريبية.

للتغلب على مشكلة السيولة النقدية وتقليل سلوك الممول في التهرب من الضريبة، يجب توفير بيئة أفضل للأعمال وتعزيز الشفافية والالتزام بقوانين الضرائب. يجب أن تكون هناك قواعد واضحة ومنصفة للحصول على الضرائب وبالأخص للشركات الكبيرة والمؤسسات المالية. علاوة على ذلك، يجب زيادة جهود مكافحة الفساد وتطوير نظم فعالة لمكافحة غسل الأموال وتهريب الأموال.

13-التضخم :

التضخم له تأثير كبير على سلوك الممول للتهرب من الضريبة، وذلك لعدة أسباب.

أولاً: تزيد أسعار السلع والخدمات بسبب التضخم، مما يجعل الممولين يميلون إلى زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم. قد يتم ذلك بزيادة الرسوم أو الرسوم الإضافية غير المبررة، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الإيرادات وتقليل الربح النهائي الذي يتم تسجيله رسميًا. وبالتالي، يكون الدخل النهائي المُعلن أقل من الحقيقي، مما ينقص المبلغ الذي يتعين دفع الضرائب عليه.

ثانياً: يؤدي التضخم أيضاً إلى تقليل قيمة العملة. عندما يحدث التضخم، يقل قوة شراء العملة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المستوردة وتضخم الديون العامة. ومن جانب آخر، يمكن للشركات الممولة عن طريق الديون أن تستفيد من التضخم من خلال تخفيض قيمة الديون المستحقة، وبالتالي تقليل الربح المُعلن الذي يتم دفع الضرائب عليه.

ثالثاً: يمكن للتضخم أن يؤثر على تقدير الأصول والممتلكات. عندما يزداد التضخم، قد ترتفع قيمة الأصول والممتلكات، وهو ما يعني زيادة القيمة المحاسبية لهذه الأصول. وقد يستغل الممولون هذه الزيادة في الأصول لتهرب من الضرائب، من خلال تقديم تقييم زائد للأصول والممتلكات وبالتالي تقليل الربح المعلن.

رابعاً: يمكن للتضخم أن يؤثر على نسبة الفائدة. عندما يحدث التضخم، قد يتدنى قوة شراء النقود، وبالتالي يمكن أن يحدث تفضيلًا للاستثمار في الأصول الثابتة مثل العقارات أو المعادن الثمينة بدلاً من الاستثمار في الأسهم والسندات. وقد تستفيد الشركات من هذا التغيير في أساليب الاستثمار وتقديم تقدير زائد لقيمة الممتلكات، مما يؤدي إلى تقليل الربح المعلن وبالتالي تقليل الضرائب المستحقة.

14-حالة النشاط الاقتصادي في الدولة :

أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في سلوك الممول هو الاقتصاد العام للدولة. في ظل الكساد الاقتصادي، ينخفض نشاط الأعمال وتتراجع الإيرادات الاقتصادية بشكل كبير، مما يؤثر على قدرة الحكومة على تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات العامة([16]) والمشاريع الحكومية الأخرى. ولتعويض النقص في الإيرادات، قد تزداد الحاجة إلى فرض ضرائب إضافية على الممولين والأفراد، مما يزيد من العبء الضريبي على الشركات والأفراد. في مثل هذه الحالات، يبدأ الممول في البحث عن طرق لتقليل التزاماته الضريبية وتجنب الجباية الزائدة على الأموال التي يمتلكها. واحدة من الطرق الشائعة التي يلجأ إليها هو التلاعب المالي من خلال تحويل الأموال بين الشركات التابعة له أو استغلال الفجوات في النظام الضريبي لاتخاذ قرارات مالية بما يعكس تقليل الأرباح التي تعرضها للضرائب. يستخدم الممولون أيضاً الحوافز الضريبية المتاحة واستغلال الثغرات في التشريعات الضريبية لتجنب أي رسوم إضافية.

كما يمكن أن يؤدي الكساد والرواج الاقتصادي إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور الأوضاع المالية للأفراد. هذا يخلق بيئة غير مستقرة اقتصادياً، حيث يصبح التهرب الضريبي واحداً من الخيارات المتاحة لتلك الأفراد الذين يشعرون بأنهم محرومون من فوائد الاقتصاد العام. إذ قد يرى الممولون أنه من العدل أن يتجنبوا دفع الضرائب عندما يشعرون بعدم الاستفادة من الخدمات العامة أو الحصول على فرص عمل مناسبة.

من الناحية القانونية، فإن الدولة يجب أن تتبع سياسات وإجراءات ضريبية صارمة لتحقيق العدالة الضريبية وضمان سد الثغرات التي تسمح للممولين بتجنب الضرائب. يلعب تشريع الضرائب وفرض العقوبات الرادعة دوراً هاماً في تقليل حالات التهرب الضريبي. إذا لم تستخدم الحكومة وسائل منهجية للتعامل مع السلوك التهربي، فقد تزيد حالات التهرب الضريبي، مما يترتب عليه تقليل الإيرادات الضريبية وتداعياته السلبية على النظام الضريبي والاقتصاد العام للدولة.

[16] Barrie Russell: Revenue Administration: Developing a Taxpayer Compliance Program, INTERNATIONAL MONETARY FUND,2010,p.10.

لخلق بيئة اقتصادية صحيحة وتحفيز الممولين على الامتثال للضرائب، يجب على الدولة أن تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الفرص الاستثمارية وخلق فرص عمل جديدة. إذ يجب على الدولة أن تراعي مصالح الأفراد والشركات وتحقق التوازن بين التكاليف والفوائد الضريبية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون سياسات الضرائب شفافة وعادلة، مما يساهم في زيادة الثقة في النظام الضريبي وتقليل الحاجة إلى التهرب الضريبي.

15-اقتصاد الظل :

يُعد اقتصاد الظل أحد الظواهر الاقتصادية التي تؤثر في سلوك الممول للتهرب من الضريبة. يُشير اقتصاد الظل إلى النشاط الاقتصادي غير المشروع الذي يتم تنفيذه بدون الامتثال للضرائب المفروضة من قبل الحكومة. يشمل هذا النشاط عمليات مثل التهرب الضريبي، التجارة غير المشروعة، والتجارة غير المُسجّلة رسمياً.تُعد العوامل المؤثرة في سلوك الممول للتهرب من الضريبة هي جزء من أسباب ودوافع اقتصاد الظل بعض هذه العوامل:

أ- **الضريبة العالية:** إذا كانت الضرائب مُرتفعة بشكل جنوني، فإنها ستكون حافزاً قوياً للأفراد والشركات للمشاركة في أنشطة اقتصادية غير قانونية بهدف تجنب دفع هذه الضرائب. وهذا يعني أن النظام الضريبي العادل والمشروع يؤثر على سلوك الممول وله تأثير كبير على اقتصاد الظل.

ب- **الضرائب التفاضلية:** تُعد الفارق في نسب الضريبة بين الأفراد والشركات أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في سلوك الممول. إذا كانت الشركات تدفع ضرائب أقل بكثير من الأفراد، فسيكون من السهل للممولين تحويل أموالهم إلى شكل شركة ودفع الضرائب على نسب منخفضة بدلاً من الدفع الشخصي.

ج-**النظام الضريبي المعقد**: إذا كان النظام الضريبي معقداً وصعب الفهم، فإنه يمنح الممولين فرصة للاستغلال وإيجاد ثغرات للتهرب الضريبي. على سبيل المثال، يمكن أن تعتمد بعض البلدان على الاستبعادات الضريبية أو الإعفاءات لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية، ولكن هذا يجعل النظام أكثر تعقيداً ويوفر فرصًا للتلاعب والتهرب.

د-**الانفصال الاجتماعي**: قد يؤدي الانفصال الاجتماعي أو الثقة المنخفضة بين المواطنين والحكومة إلى زيادة اقتصاد الظل. إذا كان لدى الأفراد الشعور بأن الحكومة تستغل أموال الضرائب بشكل سيء أو

غير فعّال، فسيكون من السهل على الممولين تبرير التهرب الضريبي على أنه رد فعل ضد صفقة ظالمة. وهذا يجعل من الصعب التصدي لانتشار اقتصاد الظل.

هـ- **قمع الحريات الاقتصادية:** إذا كانت هناك قيود كبيرة على حرية الأفراد والشركات في مجال الأعمال والاستثمار، فقد يزداد انتشار اقتصاد الظل. قد يكون للحكومة سياسات غير عادلة أو فاسدة تحد من نشاط الأعمال الشرعي، مما يدفع الممولين للبحث عن سبل أخرى لإيجاد الثراء وتجنب الضرائب([17]).

16-الكسل والقلق لدى الممول :

هناك بعض الممولين يحاولون تهرب من دفع الضريبة بمختلف الطرق، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها الكسل والقلق. فالكسل يعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الممول للتهرب من الضريبة، حيث يفضل بعض الأشخاص عدم القيام بمجهود لتجميع المستندات والمعلومات اللازمة لتقديم إقرار الضريبة، وذلك لأنه يعتبر عملاً مملاً ويتطلب وقتاً ومجهوداً، ولذا فإنهم يفضلون تجاهل الأمر أو تأجيله إلى أجل غير مسمى.

بجانب الكسل، يعاني بعض الممولين من القلق والتوتر بشأن دفع الضريبة، حيث يخشون ([18]) من إجراءات التحقيق والمراقبة التي قد تتخذها السلطات الضريبية في حال كشف تهربهم، ويخشون أيضاً من تبعات المسائلة القانونية والعقوبات المالية التي قد تنتج عن تهربهم، مما يدفعهم إلى البحث عن سبل للتهرب من دفع الضرائب.

ثانياً : طرق التهرب الضريبي

هناك عدة صور للتهرب الضريبي يمكن أن نبين أهمها وهي كما يلي :

1- تحويل الممول لأمواله إلى جذر ودول نائية :

أولاً: يعزز تحويل الممول الأموال إلى جذر نائية التنمية الاقتصادية للمناطق ذات الدخل المحدود. حيث يمكن استخدام هذه الأموال لتنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية مثل بناء الطرق والمدارس

[17] KEITH WALSH: Understanding Taxpayer Behaviour – New Opportunities for Tax Administration, The Economic and Social Review, Vol. 43, No. 3, Autumn, 2012, pp. 461.

[18] Simon James : The contribution of behavioral economics to tax reform in the United Kingdom, The Journal of Socio-Economics, Volume 41, Issue 4, August 2012, Pages 468.

والمستشفيات. كما يساعد في توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات المحلية ويساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الدخل الشخصي للسكان.

ثانياً: يعزز التحويل الممول الأموال إلى جذر نائية التنمية الاجتماعية. إذ يمكن استخدام هذه الأموال لدعم مشاريع التعليم والرعاية الصحية في تلك المناطق. كما يعزز التمويل الاستثمار في مشاريع التأهيل والتعافي للفئات الضعيفة والمحرومة، ويساهم في توفير الرعاية الصحية للأفراد الذين يعيشون في المناطق النائية.

ثالثاً: يواجه تحويل الممول الأموال إلى جذر نائية العديد من التحديات. أحد هذه التحديات هو قلة البنية التحتية الموجودة في تلك المناطق. فعدم توفر البنية التحتية اللازمة يعوق استثمار الأموال وتنفيذ المشاريع الضرورية. كما يمكن أن يتصاعد التحدي في حالة عدم وجود مصادر محلية للعمالة الماهرة والخبراء الفنيين لتنفيذ المشاريع.

ويعد الفساد أيضاً تحديًا لتحويل الممول الأموال إلى جذر نائية. فعدم النزاهة والشفافية في عملية توزيع وإدارة التمويل يمكن أن يؤدي إلى تحويل الأموال إلى أغراض غيرها وعدم تحقيق الأهداف المحددة. لذا، يجب توفير نظام رقابة فعّال لضمان استخدام هذه الأموال بشكل صحيح وفقًا للأهداف المحددة.

علاوة على ذلك، يمكن أن يسبب التوجه غير المناسب للتمويل إلى المناطق النائية تشتت الموارد وتعزيز الاعتمادية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تركز التمويل كليًا على تحسين البنية التحتية لهذه المناطق على حساب تمويل مشاريع التعليم والصحة. لذا، يجب أن يتم تحقيق التوازن في توزيع التمويل وتحديد الأولويات بناءً على احتياجات المجتمعات المحلية والتحديات التنموية التي تواجهها.

وتحويل الممول لأمواله إلى جذر نائية يعني نقل الأموال إلى دول أو مناطق تفتقد إلى نظام ضريبي قوي أو عديم الوجود بشكل كامل. هذه المناطق تُعرف بشكل عام بأنها جذور نائية، وتشمل العديد من الدول المعروفة بأنها **"عواصم المال العالمي"**، مثل سويسرا وبنما . وتعتبر هذه المناطق ملاذًا للممولين الذين يرغبون في تجنب فرض الضرائب على أموالهم، كما يمنحهم هذا التحويل فرص للاستثمار في المشاريع التجارية الدولية.

هناك أيضا (الملكية المستفيدة) Beneficial ownership وهي مصطلح يُستخدم لوصف حالة الملاك الحقيقي لأصول أو شركة أو حساب، بغض النظر عن من يمتلك رسمياً الملكية القانونية

لها. وتعد استخدامات الملكية المستفيدة في تحويل الممول لأمواله إلى جذور نائية هي واحدة من الأساليب الأكثر استخدامًا للتهرب الضريبي. يتم ذلك: من خلال الآتى

1- **إنشاء شركات مملوكة للغير**: يقوم بعض الممولين بإنشاء شركات في الخارج وتملكها بنفسهم أو يستخدمون أشخاص آخرين كمجموعة من الملاك ومنهم المستفيد النهائي للأصول المالية. ويتم توجيه أموالهم إلى هذه الشركات عبر الحسابات المصرفية المختلفة والأنشطة التجارية. هذا النوع من الهياكل المعقدة يعمل على إخفاء الملكية والعلاقات الحقيقية لاستخدامات الأموال، مما يصعب تتبعها من قبل الهيئات الضريبية.
2- **استخدام المؤسسات المالية الوسيطة**: تُستخدم المؤسسات المالية المتخصصة في توفير خدمات تصفية وسطية بين عمليات التداول المالي وتحويل الأصول. وباستخدام هذه الشركات، يتمكن الممولون من اختلاف بنية ملكية الأصول المالية وذلك لتعزيز خفض التداول الضريبي
3- **الاستخدام المشترك للحسابات المصرفية:** يمكن أن يقوم الممولون بفتح حسابات مصرفية مشتركة أو حسابات أخرى لأرباب الأعمال الأجانب أو الأفراد الذين يُفترض أنهم المسئولون الحقيقيون عن جذر نائية. ويقوم الممول بنقل الأموال إلى هذه الحسابات، والتي يمكن أن تساهم في التخفي وتجنب دفع الضرائب على الدخل.
4- **استغلال الثغرات القانونية:** توجد ثغرات في النظم القانونية للعديد من الدول التي تسمح بتشكيل جذر نائية والتلاعب بالقوانين الضريبية. يستغل الممولون هذه الثغرات لتحويل الأموال إلى الأماكن حيث يكون على الأقل أو مفترضا عدم وجود أو تخفيض الضرائب.

ومن الملاحظ أن تحويل الممول لأمواله إلى جذر نائية له تأثيرات سلبية عديدة.

أولاً: يؤدي ذلك إلى فقدان ضريبة مكتسبة من جانب المؤسسات والأفراد والتي يمكن استخدامها في تمويل المشاريع الحكومية المهمة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

ثانياً: يقوض التهرب الضريبي من جذور الموارد المالية للبلدان، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على تمويل الخدمات العامة وزيادة الفجوة الاجتماعية.

ثالثاً: يؤدي ذلك إلى سوء توزيع الثروة، حيث يتسبب هذا النوع من التهرب في ازدياد الثروة عند مجموعة صغيرة من الأفراد بينما يعاني الأفراد العاديون من نقص الموارد والفرص.

لمكافحة تحويل الممول لأمواله إلى جذور نائية كنوع من التهرب الضريبي، يجب على الحكومات والهيئات الضريبية تشديد قوانين مكافحة غسيل الأموال وتعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المالية. كما يجب أن تتبنى الدول سياسات ضريبية عادلة ومنصفة لجميع المواطنين والممولين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتخذ الشركات المالية والمؤسسات المالية إجراءات لتعزيز الشفافية ومكافحة غسيل الأموال وتحويل الممول لأمواله إلى جذور نائية

وبالتأكيد أن يتسبب تحويل الممول أمواله إلى دول لا تفرض ضرائب في آثار سلبية على الاقتصادات المحلية والنظام الضريبي في البلدان المصدرة، حيث يتم فقدان مصدر هذه الأموال وتتأثر الإيرادات الضريبية المتوقعة للحكومة المحلية. وعلى الرغم من أن هناك بعض الظروف التي تجعل هذا النوع من التهرب الضريبي قانونياً، مثل الاستثمار في البنوك الأجنبية غير المضافة في قائمة الضريبة، إلا أنه يحظره الكثير من النظم الضريبية العالمية.

تحاول الدول المصدرة تكوين سياسات تحث الممولين على البقاء واستثمار أموالهم في الوطن، من خلال تطبيق إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي وتشديد القوانين الضريبية. ومع ذلك، تظل الواقعية أن هذه الإجراءات محدودة ولا تستطيع منع تحويل الممول أمواله إلى دول لا تفرض ضرائب، حيث يمتلك الممولون موارد مالية للالتفاف على هذه القيود واستغلال الثغرات في النظام الضريبي([19]).

يمكن تبني عدة سياسات لمكافحة تحويل الممول أمواله إلى دول لا تفرض ضرائب، منها تحقيق التعاون الدولي في تبادل المعلومات المالية والضريبية. يعتبر العمل الجماعي بين الدول والمنظمات الدولية الهدف الأساسي لمعالجة هذه المسألة، مما يسمح بتبادل المعلومات حول التحويلات المالية وتحركات الأموال والاستثمارات في جميع أنحاء العالم. ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق العدالة الضريبية ومنع الاستغلال الضريبي الذي يؤثر على تحقيق العائد المستدام للضرائب المستحقة.

بالاضافة إلى ذلك، يجب فرض رقابة القوانين الضريبية على الممولين بصورة عامة. ينبغي تطبيق عقوبات رادعة على الممولين الذين يحاولون التهرب الضريبي وتحويل أموالهم إلى دول لا

[19] Israa A. El Husseiny: Enhancing the Role of Fiscal Policy in Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs): Insights from Behavioral Economics with a Special Reference to Egypt, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 2020,p.25.

تفرض ضرائب. يمكن أن تشمل هذه العقوبات الغرامات المالية الكبيرة والمسائلة الجنائية للممولين المخالفين. إذا كانت العقوبات قاسية بما يكفي، فقد يتردى هذا السلوك غير المشروع ويزيد من نزاهة النظام الضريبي.

2-استعمال حسابات بنكية مزيفة :

تعد حسابات البنوك المزيفة طريقة شائعة للتهرب الضريبي للأفراد والشركات. يقوم الأشخاص الذين يرغبون في تهرب دفع الضرائب بفتح حساب بنكي بواسطة معلومات شخصية مزيفة أو باستخدام هويات مسروقة. وبعد ذلك يتم إيداع الأموال في حساباتهم المزيفة وتحويلها إلى حسابات أخرى للتلاعب بها.

يتم استخدام حسابات البنوك المزيفة للعديد من الأغراض المشبوهة، مثل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وعمليات الاحتيال المالي. و تبييض الأموال من أحد المشاكل الكبرى التي يعاني منها النظام المالي العالمي، حيث يتم استخدام حسابات البنوك المزيفة لتحويل أموال غير قانونية لتصبح شرعية.

وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم بعض الأشخاص الحسابات المزيفة لتجنب دفع الضرائب. يتم إيداع الأموال في الحسابات المزيفة ومن ثم تحويلها إلى حسابات أخرى في دول على نحو متواصل لتضليل السلطات الضريبية وتجنب سداد الضرائب بشكل قانوني.

تتسبب حسابات البنوك المزيفة في خسائر ضخمة للدولة والمجتمع ككل. تقدر الهيئات الضريبية أن فقدان الإيرادات الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي يصل إلى مبالغ هائلة سنويًا. تؤدي هذه الخسائر إلى نقص في الموارد المالية اللازمة لتشغيل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التهرب الضريبي يؤدي إلى تحميل التكاليف على فئات الدخل المنخفضة والوسطى وزيادة العبء عليها.

تتطلب مكافحة هذه الظاهرة تعاوناً قوياً بين الحكومات والمؤسسات المالية والقانونية. و على الحكومات تشديد فحص حسابات البنوك وتحسين إجراءات المراقبة للتحقق من هوية صاحب الحساب ومصدر الأموال المودعة في الحسابات. ويتعين على المصارف أيضاً تحسين نظمها لمكافحة غسيل الأموال وتبعية الحسابات المشبوهة وإبلاغ الجهات المختصة في حال اكتشاف أي نشاط مشبوه. كما يجب تشديد العقوبات القانونية للأفراد والشركات التي تثبت ضلوعها في استخدام حسابات بنكية مزيفة.

ينبغي أن يتم معاقبة المتورطين بغرامات مالية قاسية، بالإضافة إلى حجز الأموال المرتبطة بالتهرب الضريبي.

3-تتبع الدول ذات السياسات المصرفية المرنه :

يتضح التهرب الضريبي بأنه عملية تقوم بها الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب، سواء عن طريق تحويل الأموال إلى الخارج أو استغلال الثغرات في القوانين الضريبية المحلية والدولية. إن تلك العمليات الملتوية للتهرب تؤثر سلبًا على الموازنات الحكومية وتضعف القدرة على تمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية([20]).

وبالنظر إلى الدول ذات السياسات المصرفية المرنة، فإنها تشكل ملاذًا آمنًا للأموال غير المشروعة أو المكتسبة بطرق غير قانونية. حيث يقم الأفراد والشركات بتحويل أموالهم إلى هذه الدول لتجنب القيود والتكاليف الضريبية العالية في بلادهم. تقدم تلك الدول خدمات مصرفية ومالية مرنة وجذابة للمستثمرين والأفراد الأثرياء، فضلًا عن ضمان خصوصية عالية للاستثمارات وتجنب الرقابة.

تعزز الدول ذات السياسات المصرفية المرنة توليد الثروة، حيث تجذب رؤوس الأموال والاستثمارات من جميع أنحاء العالم. وهو ما يخلق منافسة بين الدول في توفير الامتيازات والسياسات المالية المرنة لجذب المستثمرين والثروات. إن توفير إمتيازات ضريبية وتنظيمية مرنة يجذب المستثمرين ويشجعهم على تحويل أموالهم إلى تلك الدول، وذلك يساهم في زيادة الاستثمارات وتحفيز نمو الاقتصاد.

الجوانب الأوسع لهذه القضية هي أن تلك الدول ذات السياسات المصرفية المرنة ليست بالضرورة تعمل على تعزيز التهرب الضريبي فقط، بل قد توفر أيضاً مرونة في الأنظمة المصرفية والمالية لدعم الأنشطة المرتكبة فى الجريمة المالية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تبذل تلك الدول جهودًا لمكافحة هذه الجرائم، ولكن الواقع يظهر أن الرقابة والتنظيم فيها غير كافية([21]).

للتصدي لهذه المشكلة، يجب على الدول المعترف بها دولياً أن تعمل سوياً لتبني سياسات موحدة تستهدف منع التهرب الضريبي وضمان تنفيذها بفعالية. يجب أن يشمل ذلك تعزيز الشفافية

[20] Gaspar,V, and others : Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investments for the SDGs. IMF Staff Discussion Note, Fiscal Affairs Department,2019,p.33.

[21] Lars P. Feld, Bruno S. Frey : Trust breeds trust: How taxpayers are treated, Springer,2002,p.90.

المالية، وتقديم تقارير منتظمة للحكومات الأجنبية بهدف توجيه بائعي الضرائب وتعزيز الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

علاوة على ذلك، يجب على الدول العمل على تعزيز التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الإشتراك في اتفاقيات الضرائب الثابتة القائمة بين الدول. وأن تتعاون في تبادل المعلومات وتقديم المساعدة في تحديد وتتبع المستفيدين من التهرب الضريبي.

4-الاستفادة من قوانين الدول التى تشجع على عدم كشف هوية الممول :

تعد قوانين بعض الدول التي تسمح بعدم كشف هوية الممول ظاهرة شائعة في العديد من الأنظمة القانونية حول العالم، وخاصة في الأماكن التي تعتبر مراكزا مالية دولية، مثل سويسرا ولوكسمبورغ وبنما وغيرها. فبدلاً من كشف هوية الممول وتقديم المعلومات المالية للسلطات الضريبية المختصة، يتمكن صاحب الأموال من الاستفادة من هذه القوانين لإخفاء أمواله وممتلكاته.

إن الاستفادة من قوانين الدول التي تشجع على عدم كشف هوية الممول تعتبر صورة من صور التهرب الضريبي، وتسبب تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصادات المحلية والعالمية. فعندما يتم تخفيض مسؤولية الأفراد والشركات في كشف المعلومات المالية، يتسبب ذلك في تقليل مصادر الإيرادات الضريبية للدول وتأثير سلبي على الميزانية العامة.

يعزز الاستفادة من قوانين عدم كشف هوية الممول التوظيف الغير شرعي للأموال والعمليات المالية غير المشروعة، مثل تمويل التجارة غير القانونية، تجارة المخدرات، تهريب الأموال وتمويل الإرهاب. فعدم كشف هوية الممول يسمح للأفراد والشركات بتقديم الأموال بطرق غير شرعية واستخدامها في أغراض غير قانونية، مما يؤثر على استقرار الدول وأمنها.

وتؤثر استراتيجيات التهرب الضريبي والاستفادة من قوانين عدم كشف الهوية على العدالة الاجتماعية، حيث يتم تحميل الفئات الضعيفة والفقيرة بالعبء الضريبي الأكبر، في حين يستفيد الأفراد الأثرياء والشركات الكبيرة من عدم وضع قواعد ضريبية صارمة عليهم. فهذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة التفاوت في الثروات وتفاقم الفجوة الاجتماعية.

لحماية اقتصادات الدول ومكافحة التهرب الضريبي، تحتاج البلدان إلى تشديد قوانينها وقواعد الكشف عن المعلومات المالية وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي. يجب

وضع آليات وإجراءات قانونية فعالة لتوفير الشفافية المالية وتعزيز النزاهة في القطاع المالي، لضمان تدفق الإيرادات الضريبية وتنمية الاقتصاد.

كما يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية العمل سويا لضمان التزام الدول بقواعد الشفافية المالية والكشف عن المعلومات المالية للممولين. بالتعاون نحو فرض عقوبات قوية على الأفراد والشركات التي تستخدم استراتيجيات التهرب الضريبي والاستفادة من قوانين الدول التي تشجع على عدم كشف الهوية، وتوفير الدعم والمساعدة للدول التي تحاول توفير الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي.

5-تعاون الممولين غير النزهاء مع شركائهم في الخارج :

من الواضح أن هذا السلوك يسبب أضراراً كبيرة على مستوى الدولة. إن منع فرار رأس المال الضريبي وتجنب الضرائب المشروعة يؤدي إلى فقدان فرص التنمية، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتأثير سلباً على اقتصاد البلد.فالممول المتهرب ضريبيا لا يعمل بمفرده.ولديه شبكة متعددة الجنسيات تتكون من الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة ومستشارين ماليين ذوي خبرة يساعدونه في إخفاء أمواله وتجنب الضرائب. هذا التعاون مع غير النزهاء في الخارج يسهل العملية ويجعلها أكثر صعوبة للسلطات المختصة في التحقيق وإحباط هذه الأنشطة.

ومن أهم الأسباب التي تدفع الممول([22]) المتهرب ضريبيا للتعاون مع غير النزهاء في الخارج هي أن هذه الدول تقدم لهم مجموعة واسعة من المزايا. فعلى سبيل المثال، توفر لهم الخصوصية المالية، حيث يتم تأمين المعلومات المالية بشكل كامل، وبالتالي يمكن للمتهرب الضريبي الاحتفاظ بسرية أنشطته المالية وتجنب أي عواقب قانونية. تتيح أيضاً لهم فرصة الاستثمار بشكل حر ودون قيود قانونية تسببها الدول التي ينتمون إليها، ويمكنهم تحويل الأموال بسهولة إلى جميع أنحاء العالم. وهذا النوع من الدول يُعتبر جنة للمتهربين الضريبيين.

يستفيد الممول المتهرب ضريبيا من نظام الضرائب المنخفض في الدول التي يختار التعاون معها. فهناك دول تفرض ضرائب منخفضة جداً على العوائد المالية، مما يسمح للمتهرب بزيادة

[22] Ludwig Christian Schaupp and other : E-file adoption: A study of U.S. taxpayers' intentions, Computers in Human Behavior 26 (2010) ,p.636.

أرباحهم وتجنب الإقرار الضريبي الكامل على دخلهم. و للمتهرب أيضاً تشكيل الشركات المزيفة في هذه الدول، حيث يمكن لهم تحويل الأموال تحت اسم واحد والاستفادة من سمعة الشركات الموجودة هناك لتجنب الشكوك.

مع تزايد حجم هذه المشكلة، بدأت العديد من الدول في تبني التدابير والسياسات لمحاولة وقف هذا النزيف. فعلى سبيل المثال، بدأت بعض الدول بتحسين نظم الرقابة المالية وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات المالية. وقد تمكنت بعض الحكومات من إبرام اتفاقيات ضريبية مع دول أخرى لمنع التهرب الضريبي وتبادل المعلومات المالية للقبض على المتهربين الضريبيين.

من المهم أن يتم توعية الناس بأضرار التهرب الضريبي وتعويضهم بأن الدول المتعاونة مع المتهربات الضريبية غير أخلاقية. يجب أن يدركوا أن الضرائب تمثل مصدر صرف للدعم وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم تعزيز الفعالية والكفاءة في نظام الضرائب الوطني لمحاربة هذه الظاهرة. إن إحضار المتهرب الضريبي إلى العدالة ومعاقبته بشدة سيكون له تأثير كبير على تقليل هذه الجريمة بشكل عام.

6-تضخيم تكاليف الاستيراد و تقليل تكاليف الصادرات:

تعتمد هذه الاستراتيجية على ثغرات في نظام الضرائب للتلاعب بتكاليف الاستيراد. قد يتم استخدام عدة طرق لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك تضخيم قيمة البضائع والخدمات المستوردة، وتضخيم النفقات ذات الصلة بالاستيراد.أحد الطرق الشائعة لتضخيم تكاليف الاستيراد هي تضخيم قيمة البضائع. يتم زيادة القيمة المعلنة للبضائع المستوردة بشكل مبالغ فيه، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستيراد وتقليل الأرباح القابلة للضريبة. قد يتم تحقيق هذا عن طريق اتفاقات مع موردين خارج البلاد لزيادة قيمة البضائع على الورق فقط، دون أن يتم تحصيل ثمن فعلي للمنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام استراتيجيات أخرى مثل تضخيم النفقات المتعلقة بالاستيراد. يتم زيادة المصاريف المحتملة للشركة المستوردة مثل تكاليف الشحن، ورسوم الجمارك، والتأمين، والضرائب المحلية، وغيرها من التكاليف المرتبطة بالاستيراد. يتم زيادة هذه التكاليف بشكل غير واقعي بهدف تجنب دفع الضرائب على المبالغ المستوردة.

تقوم بعض الشركات بتحويل الأرباح من البلدان ذات معدلات ضريبية عالية إلى بلدان ذات معدلات ضريبية منخفضة أو بدون ضرائب في محاولة لتقليل الضريبة التي يتعين عليهم دفعها.

وتستخدم هذه الشركات تكاليف الاستيراد المضخمة لنقل الأرباح إلى البلدان ذات معدلات ضريبية منخفضة. يتم تضخيم تكاليف الاستيراد لزيادة مصروفات الشركة وتقليل الأرباح القابلة للضريبة في الدول ذات معدلات ضريبية عالية. مع هذا النوع من التهرب الضريبي، ينتج عنه خسارة كبيرة للحكومات والهيئات الضريبية. تتعرض الإيرادات الضريبية للمغالاة وتأثير سلبي على الميزانية العامة للدولة. قد يتعين على الحكومات القيام بتقديم خدمات جيدة للمواطنين مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، ولكن تهرب الشركات من دفع الضرائب ينقص الموارد المتاحة لتحقيق هذه الخدمات.

لمحاربة هذا النوع من التهرب الضريبي، يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات صارمة وفعالة. يمكن للهيئات الضريبية مراقبة التجارة الدولية بدقة وفحص الفواتير والمستندات المرتبطة بعمليات الاستيراد. يجب على الحكومات أيضاً تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والبيانات مع البلدان الأخرى لمكافحة التهرب الضريبي.كما يُعد تقليل تكاليف الصادرات من الأساليب المشتركة التي يقوم بها الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب بشكل قانوني أو غير قانوني. يقوم الأفراد والشركات بتهرب ضريبي من خلال تلاعب بتكاليف الصادرات وتهدف إلى تقليلها بشكل غير قانوني، وبالتالي تقليل الأرباح المحتملة الموضوعة تحت القيد الضريبي بمعنى آخر الاستفادة من الثغرات القانونية او التهرب الضريبي المشروع .فينبغي أن يتم تحسين وتبسيط نظام الضرائب وإغلاق ثغراته القانونية للحد من التهرب الضريبي. يتطلب ذلك إصلاحات شاملة تستهدف تبسيط اللوائح والقوانين الضريبية وتوفير قوانين أكثر صرامة وفعالية في مكافحة التهرب الضريبي.

توجد العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتقليل تكاليف الصادرات وبالتالي التهرب الضريبي، ومن أبرزها:

1- **التهرب من تسجيل العقود:** تقوم الشركات بإبرام العقود المتعلقة بصادراتها بطرق تقلل من قيمتها الحقيقية أو تقلل من أرباحها المستقبلية. يتم ذلك عن طريق تغيير وتعديل العقود أو التلاعب بالأسعار المتفق عليها في العقود.
2- **تحويل الأرباح**: يقوم الشركات بتحويل أرباحها من البلدان ذات الضرائب العالية إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة من خلال تحويل الأموال أو البضائع بشكل غير قانوني أو استخدام الشركات الوهمية لتحقيق ذلك.

3- **استخدام الشركات التابعة**: تقوم الشركات بإنشاء شركات تابعة في البلدان ذات الضرائب المنخفضة وتحويل أرباحها إلى هذه الشركات من خلال التعاقد معها أو بيع المنتجات والخدمات لها بأسعار مخفضة.

يتطلب مكافحة التهرب الضريبي بواسطة تقليل تكاليف الصادرات تعاونًا دولياً شاملاً وتنسيقاً دقيقاً بين الدول. تحتاج الدول إلى تبادل المعلومات وتوثيق العلاقات الدولية وإجراء إصلاحات قانونية لمنع ومكافحة هذا النوع من التهرب الضريبي.

يمكن للدول أن تتخذ عدة إجراءات للحد من التهرب الضريبي بواسطة تقليل تكاليف الصادرات، ومن أهمها:

أ- **تشجيع الشفافية المالية**: من خلال تبادل المعلومات المالية والضريبية بين الدول، يمكن للدول القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي بواسطة تقليل تكاليف الصادرات وتحقيق العدالة الضريبية.

ب- **تشديد الرقابة**: تتطلب مكافحة التهرب الضريبي قوانين وإجراءات صارمة تضمن تطبيق القوانين الضريبية ومعاقبة المنتهكين.

ج-**التوعية والتثقيف:** يجب توعية المواطنين والشركات بأهمية دفع الضرائب ومخاطر التهرب الضريبي على الدول والاقتصادات. يمكن أن تلعب وسائل الإعلام والمدارس والجامعات دوراً هامًا في ذلك.

د-**التعاون الدولي:** يجب على الدول العمل بشكل مشترك لمكافحة التهرب الضريبي بواسطة تقليل تكاليف الصادرات والتعاون في مجال تبادل المعلومات والتحقيق والملاحقة واستعمال أجهزة الحاسب والتعاون الالكتروني بين المؤسسات العالمية لإحكام عمليات التهرب .

7-استخدام بطاقات ائتمان مزيفة:

بطاقات الائتمان المزيفة هي بطاقات اعتماد تظهر كأنها حقيقية، ولكنها في الواقع ليست كذلك. من خلال استخدام بطاقات ائتمان مزيفة، يمكن للأفراد أو الشركات إنشاء هوية وهمية وتجاوز النظام الضريبي القانوني. وتعتبر هذه العملية انتهاكاً صارخاً للحكومات وتهديداً للاقتصاد العام.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الأفراد والشركات إلى استخدام بطاقات ائتمان مزيفة للتهرب الضريبي. أحدها هو تقليل تكاليف الضرائب وتحقيق أرباح أعلى. عندما يقوم الأفراد بتجنب الضرائب القانونية، فإنهم سيوفرون الكثير من المال وسيكون لديهم المزيد من الأرباح للاستثمار في أعمالهم أو تحقيق مكاسب شخصية. وبالتالي، يمكن لهؤلاء الأشخاص تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي والازدهار.

واحدة من طرق استخدام بطاقات ائتمان مزيفة هي إنشاء شركات وهمية. يقوم مستخدمو البطاقات المزيفة بتأسيس شركات ورقية تظهر بأنها مؤسسات حقيقية تعمل بشكل قانوني، ولكنها في الواقع لا وجود لها. يقومون بتسجيل هذه الشركات في دولة معينة التي تقدم حوافز ضريبية مغرية، ثم يستخدمون البطاقات المزيفة لتمويل معاملات افتراضية. بعض هذه المعاملات المزيفة تتضمن إصدار فواتير واستلام أموال وتحويلات بنكية. ونتيجة لذلك، يتمكنون من الحصول على استحقاقات ضريبية لا يستحقونها في الواقع.

يستخدم الأفراد والشركات أيضاً بطاقات ائتمان مزيفة لتقليل وديعة قانونية. في العديد من البلدان، يتطلب من الشركات أو الأفراد إيداع مبلغ وديعة لدى الحكومة كضمان لدفع الضرائب في المستقبل. ولكن من خلال استخدام البطاقات المزيفة، يتمكن الأفراد من تفادي وديعة الضرائب أو تجنبها تمامًا عن طريق استخدام اعتمادات وهمية.

ومن الناحية القانونية، فإن استخدام بطاقات ائتمان مزيفة للتهرب الضريبي يعتبر جريمة. يتم معاقبة المتورطين بالغرامات المالية الكبيرة وقد يتعرضون للسجن، حيث يُعتبر هذا النوع من التهرب جريمة احتيال واختراق للقانون الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يضر بسمعة الشركات ويعد خرقًا للنزاهة والشفافية في الأعمال التجارية.

لمكافحة هذه الظاهرة، تعمل الحكومات مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية لتعزيز التعاون الدولي وتحسين القوانين الضريبية. تحاول الحكومات تشديد إجراءات التحقق من الهوية ومكافحة غسيل الأموال والفساد المالي. وتسعى أيضاً لتوعية الجمهور بأهمية الالتزام بالضرائب وتحذيرهم من أخطار استخدام البطاقات المزيفة والتهرب الضريبي.

8-شراء العقارات في الخارج :

تعتبر العقارات في الخارج واحدة من أبرز طرق التهرب الضريبي المستخدمة حول العالم، حيث يقوم الأفراد ذوى الثروة الكبيرة بشراء العقارات في بلدان أخرى بهدف حماية أموالهم وإخفاء ثرواتهم. تتيح لهم هذه العقارات تجنب دفع الضرائب على الثروة والدخل في بلدهم، وبالتالي يصبحون قادرين على تجنب المسئولية المالية تجاه المجتمع الذي نشأوا فيه وتقديم حصصهم العادلة من الضرائب.

يعزى السبب الرئيسي وراء انتشار ظاهرة التهرب الضريبي من خلال شراء العقارات في الخارج إلى التشريعات المحلية التي تحمي هوية الملاك والمعلومات المالية المتعلقة بالممتلكات العقارية. يعد السرية المصرفية في العديد من الدول ملاذاً للأفراد الذين يسعون لإخفاء ثرواتهم، وللأسف يرتبط هذا السر بالتهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى.

تُعد الطبقة الثرية العالمية هي المستفيدة الرئيسية من هذه الممارسات، حيث تمتلك الثروات الضخمة وتستثمرها في الخارج بشكل متزايد. يستخدم الأثرياء الأوراق المالية وشركات المساهمة باسهمها المتداولة وحسابات الأمانات والصناديق الخاصة والممتلكات العقارية لتنظيم ثرواتهم وتفادي دفع الضرائب. وباستخدام هذه الطرق، يمكن للأثرياء تجنب دفع ضرائب على الثروة والأرباح من العقارات.

بالطبع، ليس من العدالة أن يتمتع الأثرياء بهذه المزايا الشاملة بينما يتحمل الطبقة المتوسطة والفقيرة أعباء الضرائب بشكل أكبر. تشير الدراسات إلى أن تهرب الأثرياء من الضرائب يزيد من الفجوة الاقتصادية ويعمق عدم المساواة في المجتمعات، مما يفرز قوى غاضبة وخلافات اجتماعية. لذا، يعد محاربة التهرب الضريبي ضرورة للتأكد من توزيع الثروة بشكل عادل والمساهمة المنتظمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

من الصعب تقدير قيمة الأموال التي يتم إخفاؤها عبر شراء العقارات في الخارج، لأن معظم هذه الصفقات تتم بطرق غير قانونية وتتضمن الكثير من الغموض والتلاعب. فضلاً عن ذلك، فإن الحكومات المحلية قد تواجه صعوبة في تتبع تلك الأموال والحصول على المعلومات اللازمة لفرض الضرائب اللازمة. هذا يجعل من الصعب مكافحة هذا الغموض ووضع نظام فعال للتحقيق في هذه العمليات وفرض الضرائب اللازمة.

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تحركاً باتجاه مكافحة التهرب الضريبي وتوفير التشريعات اللازمة لمكافحة هذه الممارسات غير الأخلاقية. قد اتخذت العديد من الدول إجراءات قوية لتشديد الرقابة على العمليات المالية وفرض الضرائب على الأصول العقارية في الخارج. تشمل هذه الإجراءات تبادل المعلومات المالية بين المصارف والحكومات، وإدخال قوانين تضمن الشفافية والنزاهة في المعاملات المالية.

بخلاف التشريعات المحلية، يعمل التعاون الدولي أيضاً على مكافحة التهرب الضريبي وتقديم مستوى كافٍ من التعاون لتبادل المعلومات المالية وفرض القوانين والعقوبات اللازمة. يتطلب هذا التعاون آليات قانونية وتشريعات دولية قوية لضمان التزام الدول بتبادل المعلومات ومكافحة التهرب الضريبي عبر الحدود.

لخلق عالم يسود فيه العدالة المالية والتوزيع العادل للثروة، يتعين على الحكومات تبني تشريعات صارمة وتحسين نظمها الضريبية لمنع التهرب الضريبي، بما في ذلك التهرب عبر شراء العقارات في الخارج. يجب أن تعزز الحكومات التعاون الدولي لتشديد الرقابة وتنفيذ القوانين وتوفير آليات لتبادل المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب ان يتحمل الملتزمون بشراء العقارات في الخارج المسئولية المالية الكاملة ودفع الضرائب المطلوبة في بلدهم الأصلي.

9- تكوين الشركات الجبلية(23).

الشركات الوهمية عبارة عن شركات تأسست بأشخاص غير حقيقيين، أو على أسماء وهمية. وغالبًا ما تقوم هذه الشركات بالقيام بأنشطة غير حقيقية أو غير مشروعة، بهدف الحصول على أموال غير

[23] في مفهوم الشركات الجبلية، يتم تأسيس الشركة في منطقة جبلية بعيدة عن الضوضاء والازدحام التي قد تتواجد في المدن الكبرى. توفر هذه البيئة فرصة تنمية عملية للشركات حيث يمكن للموظفين التركيز على العمل وتحقيق أقصى إنتاجية لهم.تتمتع الشركات الجبلية بالعديد من المزايا التي تجعلها ملائمة للتجارة والأعمال. فمن الجوانب الهامة التي يعتبرها الكثيرون هي محيط العمل الطبيعي الجميل. فالجبال تعرض مناظر طبيعية خلابة وجوًا نقيًا وصحيًا، مما يساعد على تخفيف الضغوط وتحسين التركيز وزيادة الإبداع والإنتاجية للموظفين.علاوة على ذلك، فإن موقع الشركة الجبلية يوفر هدوءًا وسكينة تساعد الموظفين على التركيز والتفكير بوضوح، بعيدًا عن ضوضاء وانشغالات الحضر. إن هذا الجو الملائم يحفز التفكير الإبداعي وإيجاد حلول جديدة للمشاكل التي قد تواجه الشركة.
ومع ذلك، تواجه الشركات الجبلية أيضًا تحديات بالنسبة للوصول إليها. فعادةً ما تتواجد في مناطق نائية وبعيدة عن العوامل المركزية للأعمال. قد يتسبب ذلك في صعوبة في التواصل والوصول للشركة، ولكن مع التطور التكنولوجي الحديث وتوفر وسائل الاتصال عبر الإنترنت يمكن التغلب على هذه العقبة.تعتبر الشركات الجبلية أيضًا فرصة لتطوير السياحة ودعم الاقتصاد المحلي. تتوفر فرص العمل للسكان المحليين في هذه الشركات وتحفز التنمية الاقتصادية في المنطقة، وتزيد من فرص تواجد السياح والزوّار للاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة والثقافة المحلية.من جانب آخر، يمكن للشركات الجبلية أن تقوم بنشاطات مختلفة لتعزيز الروح الفريقية بين الموظفين، فموقعها الفريد يوفر العديد من الأنشطة في الهواء الطلق مثل رحلات التجديف في الأنهار أو التسلق في الجبال أو ركوب الدراجات. هذه الأنشطة تعزز روح الفريق وتعزز التعاون بين الموظفين، مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاجية والتفوق في العمل.

مشروعة أو تهرب من دفع الضرائب. يتم تسجيل هذه الشركات في دول لا تفرض ضرائب على أرباح الشركات أو تفرض ضرائب منخفضة جداً.

الشركات الجبلية هي شركات موجودة في دول تتميز بسياسة ضريبية معلنة وميسرة ، وتعتبر جابية للضرائب. وتستخدم هذه الشركات كوسيلة لتحويل الأموال بسرعة وسهولة إلى دول ذات سياسة ضريبية واعدة، بهدف تجنب دفع الضرائب في الدول التي تعمل فيها الشركات الأصلية.

تشكل هذه الشركات والممارسات المرتبطة بها تهديدًا حقيقيًا للنظام الاقتصادي العالمي، حيث تتسبب في خسارة مليارات الدولارات سنويًا من الإيرادات الضريبية. وتؤثر هذه الظاهرة على الدول النامية بشكل خاص، حيث تعاني من نقص في الإيرادات الضريبية وتواجه صعوبة في تمويل برامجها التنموية وتلبية احتياجات شعوبها. تسبب الهروب الضريبي في انعدام الشفافية وتقويض الثقة في النظام المالي العالمي. ويجب أن تتعاون الدول المختلفة لمعالجة هذه القضية ووضع السياسات والإجراءات اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية المالية.وفي هذا السياق، يعتبر التعاون الدولي أحد أهم الأدوات في مكافحة التهرب الضريبي. يجب أن تتبنى الدول سياسات تعزز تبادل المعلومات الضريبية، والتعاون مع بعضها البعض لرصد وتتبع الشركات الوهمية والتحقق من صحة البيانات المالية التي تقدمها.

علاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات قانونية قوية ضد المتورطين في التهرب الضريبي وضرورة استعادة الأموال المنهوبة. يجب أن تكون العقوبات القانونية صارمة ورادعة بما يكفي لكبح رغبة الأفراد والشركات ولاسيما الوهمية او الجبلية التى تقوم بأعمال تهريب ضريبي.

يجب أن تعزز المؤسسات المالية والبنوك الدولية بشكل كبير جهودها لرصد الحسابات المصرفية للشركات الوهمية والتحقق من شفافيتها المالية. يجب أن تطبق هذه المؤسسات سياسات صارمة لمنع استغلال الأنظمة المالية في تحويل الأموال للشركات الجبلية وتبييض الأموال.على الصعيد الدولي، يجب أن تشارك الدول في إيجاد حلول عالمية لمواجهة التهرب الضريبي. يمكن تحقيق ذلك من خلال إبرام اتفاقيات مشتركة بين الدول لتعزيز التعاون الضريبي وتبادل المعلومات المالية.

ولخلق عالم مالي أكثر شفافية وعدالة، لا بد من وجود إصلاحات هيكلية للنظام الضريبي العالمي. يجب أن تعمل الدول - ولاسيما الدول العربية بداءة -على تبسيط وتوحيد النظم الضريبية وتقليل ثغرات القوانين الضريبية التي يمكن استغلالها للهروب الضريبي.

تعد شركات الممول الوهمية من أكثر الأدوات المستخدمة في العمليات غير المشروعة المرتبطة بالتهرب الضريبي، حيث يقوم الأفراد أو الشركات بإنشاء هذه الشركات لتمكينهم من تحويل الأموال إليها بهدف التقليل من الضرائب التي يجب عليهم دفعها. فعندما يتم إنشاء شركة وهمية، يتم تحويل الأموال من الشركة الأصلية إلى الشركة الوهمية بطرق غير قانونية، وبذلك تعبأ شركة الأصلية بالديون والخسائر، في حين يتم تجنب دفع الضرائب المستحقة على هذه الأموال من خلال الشركة الوهمية.

تتبع الشركات الوهمية عملية وتحليل حركة الأموال صعبة للغاية، وهو ما يجعل التحقيق والكشف عن هذه الأنشطة غير سهل. يستخدم المشتبه به في هذه الممارسة مجموعة من الطرق الاحتيالية لإبقاء أموالهم غير مكتشفة، بما في ذلك استخدام المعاملات النقدية وخاصة العملات الافتراضية المشفرة، وتحويل الأموال عبر الحدود، واستخدام حسابات بنكية سرية، وتشكيل مزايدات وهمية، والانتقال بين الشركات العملاقة والصغيرة لتشتيت حساباتهم.

تتسبب هذه الممارسات في خسائر فادحة للدول، حيث تتعرض الحكومات لفقدان جزء كبير من الإيرادات التي يمكن استخدامها في التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العامة. وفي المقابل، يعاني المجتمع الذي يعيش فيه هذا النشاط الاقتصادي السلبي من تدهور البنية التحتية ونقص الخدمات العامة وارتفاع مستويات البطالة وتراجع مستوى المعيشة.

تطورت الأدوات التي يستخدمها المشتبه بهم في التهرب الضريبي بشكل كبير على مر الزمن، تاركة الحكومات مع واجهة صعبة في مواجهة هذه الظاهرة. في الآونة الأخيرة، شهدنا تعزيز جهود الدول والمؤسسات الدولية لمكافحة هذه الممارسات غير القانونية، مثل توقيع اتفاقيات النقابة الكبرى حول تبادل المعلومات المالية.

على الصعيد الدولي، يجب على الدول اتخاذ إجراءات رادعة وفعالة لمكافحة هذه الممارسات الضارة. يجب تبني قوانين صارمة لتجريم استخدام الممول الشركات الوهمية، وتعزيز التعاون بين الدول في ما يتعلق بتبادل المعلومات المالية والضريبية. بأن تكون هناك آليات فعالة لمراقبة حركة الأموال وتتبعها ، بما في ذلك الامتناع عن استخدام العملات النقدية بكميات كبيرة وتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

من الضروري أن يضع المجتمع الدولي آليات فعالة لمكافحة التهرب الضريبي واستخدام الممول الشركات الوهمية، بالإضافة إلى فرض رسوم وعقوبات قاسية على المعتدين على النظام الضريبي. يجب أن ندعم أن التهرب الضريبي يتسبب في فقدان الموارد الضريبية التي يمكن استثمارها في التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية ، وبالتالي يرتبط ارتفاع مستوى الحياة والازدهار الاقتصادي بسهولة وشفافية النظام الضريبي.

10- تحويل الأرباح إلى خارج البلاد:

أحد أشكال التهرب الضريبي الشائعة هو تحويل الأرباح إلى خارج البلاد. حيث يقوم بعض الشركات والأفراد الأثرياء بإنشاء هياكل مالية معقدة واستخدام الثغرات القانونية لتجنب دفع الضرائب. يمكن أن يكون ذلك على شكل تحويل الأموال والأرباح إلى بلدان ذات نظم ضريبية منخفضة أو عدم وجود ضرائب تُفرض على الدخل الأجنبي. أو اعفاءات ضريبية على نشاط استثماري يستحث اعفاءات ضربية مع بداية الانشاء او الإنتاج.

لدى بعض الشركات الكبرى والأفراد الثروة الهائلة الموارد اللازمة لاستغلال هذا التهرب الضريبي. إن هذه الشركات قد تحدد مقراتها الرئيسية في بلدان ذات نظم ضريبية مرنة ومنخفضة بما فيه الكفاية لتحقيق التوفير في الضرائب. على سبيل المثال، العديد من الشركات العالمية الكبرى تحدد مقراتها في بلاد حيث يتم تفعيل الضرائب على الرأسمال بأقل نسبة ممكنة.

في العديد من الحالات، يتم استخدام الشركات الوهمية المتعددة الجنسيات والحواضن الضريبية لتحويل الأرباح وتجنب دفع الضرائب. يتم تأسيس هذه الشركات في مكاتب الاستشارات المالية العالمية ويتم استخدام الأموال الافتراضية لإحضار الأموال من بلدان أخرى. يتم تحويل الأموال بين الشركات والجنسيات المختلفة بطرق معقدة وغير واضحة، مما يجعل من الصعب على السلطات الضريبية تعقب أصول الأموال وجباية الضرائب المستحقة.

تنجح هذه الاستراتيجيات الضريبية في الهروب من دفع الضرائب على الأرباح المحققة وتقليل مساهمة الشركات والأفراد في تمويل الخدمات العامة والبنى التحتية وغيرها من البرامج الحكومية. تؤثر هذه الأعمال بشكل سلبي على الدولة الوطنية وتحمل الضغط على المواطنين العاديين الذين يضطرون إلى دفع ضرائب وفقاً للقوانين الضريبية.

بالإضافة إلى الأثر السلبي على الاقتصاد المحلي، يعتبر التهرب الضريبي أيضًا عبئًا على الاقتصاد العالمي. إذ يؤدي إلى تشويه المنافسة بين الدول والشركات، ([24])حيث تتمتع الشركات التي تهرب من الضرائب بتكاليف إنتاج أقل وميزة تنافسية في الأسواق العالمية. يفقد الانسجام بين الدول والقوانين الضريبية الدولية الفعالية، ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون الدولي ووضع قواعد جديدة لمكافحة التهرب الضريبي.

تتخذ الحكومات عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي وتحويل الأرباح إلى خارج البلاد. على سبيل المثال، يتم تكثيف جهود التحقيق والرقابة على الشركات والأفراد المشتبه بهم في الاحتيال الضريبي. يتم أيضًا تبادل المعلومات الضريبية بين الدول لمساعدة في تحديد الشركات التي تقوم بأنشطة تهرب ضريبي. كما يجب تعزيز التشريعات الضريبية المحلية وضمان تطبيقها الصارم لضمان عدالة النظام الضريبي بصفة عامة، يتطلب حل التهرب الضريبي التعاون بين الحكومات والمجتمع الدولي. يجب تعزيز شفافية الأنظمة الضريبية والحد من الثغرات والتشريعات المستدامة للحد من التهرب الضريبي. كما يجب أن تعمل الدول على تفعيل الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات الضريبية وتوحيد القوانين الضريبية لتحقيق توازن عادل بين الدول والشركات.

11- التهرب من خلال منظمات دولية :

تعد المنظمات الدولية حجر الزاوية في التعاون الدولي وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول المختلفة. ومثلما تسهم هذه المنظمات في تعزيز النمو الاقتصادي، فإنها أيضًا تفتح الباب أمام بعض الأفراد والشركات لممارسة أنشطة تهرب ضريبي.

التهرب الضريبي عن طريق المنظمات الدولية يعني استغلال الفجوات القانونية أو الانصاف الضريبية التي تقدمها هذه المنظمات لتقليل الحاجة إلى دفع الضرائب بشكل كبير أو تمامًا. ومن ضمن هذه المنظمات الدولية: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

[24] د.أحمد حسين بتال ، فيصل غازي فيصل الدليمي: أثر المنافسة المصرفية في التنمية االقتصادية، مجلة الدراسات النقدية والمالية البنك المركزي العراقي ،العراق ،2019،ص 72

من أبرز الأمثلة على التهرب الضريبي المنظمات الدولية هو تحويل الأموال إلى حسابات بنوك في دول ذات ضرائب منخفضة أومنعدمة في بداية النشاط. وهنا يتم استغلال الفجوة القانونية حيث يعد استثمار الأموال في هذه الحسابات بعيدًا عن بلد الإقامة الأصلي للشخص أو الشركة يساعد في تجنب دفع الضرائب العالية في بلد الإقامة. ([25]).

بعض الشركات الكبرى تتلاعب في القوانين الضريبية للحصول على مزايا ضريبية غير عادلة. وعلى سبيل المثال، توجد شركات توظف فرقًا ضخمًا من المحامين والمحاسبين لتجنب دفع الضرائب، حيث يتم تحويل الأرباح إلى بلدان أخرى يكون فيها الضرائب أقل أو يتم الاستفادة من الاتفاقيات الضريبية التي توفر امتيازات ضريبية للشركات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك استخدام طرق التهرب الضريبي من قبل المؤسسات المالية للتلاعب في البيانات المالية وتقليل الأرباح للحصول على امتيازات ضريبية. فهناك شركات تقوم بتحويل الأموال بين الجهات التابعة لها في عمليات شراء وبيع وهمية لتعزيز خسائر الجهات، وبالتالي تقليل الأرباح وبالتالي تقليل الضرائب المستحقة.

تتحايل المنظمات الضريبية أيضًا في استخدام الشركات الوهمية في دول ذات ضرائب منخفضة. حيث يتم إنشاء شركات وهمية في هذه الدول لتمثيل شركات الأم في عمليات تحويل الأموال والأرباح. وبذلك يمكن لهذه المنظمات تجنب دفع الضرائب في بلدانها واستغلال الفجوات الضريبية المتاحة([26]).

على الرغم من وجود قوانين تحاول منع التهرب الضريبي، إلا أن هذه القوانين غالبًا ما تكون غير كافية لمواجهة هذه الممارسات. ففي كثير من الأحيان توجد ثغرات في القوانين أو نقص في التعاون الدولي لاسترداد الأموال المهربة.

للتغلب على مشكلة التهرب الضريبي عن طريق المنظمات الدولية، يجب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات الضريبية بين الدول المختلفة. يجب أن تتعاون المنظمات الضريبية المختلفة

---

[25] د. عبدالهادى مقبل، الضريبة من منظور دولى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – تصدرها كلية الحقوق ببنى سويف، يوليو ١٩٩٨،ص170.

- [26] د. رمضان صديق، التجنب الضريبى بين الإباحة والحظر فى التشريع المصرى والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبى وكيف تعاملت معها التشريعات الضريبية الأطنبية والعربية مع إشارة خاصة للتشريع المصرى، دار النهضة العربية، القاهرة.٢٠٠١،ص.65

في القضاء على الفجوات القانونية التي يتاجر بها المتهربون وتشجيع الدول على تقديم معلومات ضريبية شفافة لضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل.

12-التجارة العابرة للحدود :

تعد التجارة العابرة للحدود طريقة شائعة يستخدمها الممول المتهرب ضريبيًا للتلاعب بالنظام الضريبي وتجنب دفع الضرائب المستحقة. وتتمثل هذه الطريقة في تحويل الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود الوطنية دون الإبلاغ عنها أو دفع الضرائب المناسبة.

يستخدم الممول المتهرب ضريبياً عدة طرق لتنفيذ التجارة العابرة للحدود، حيث يشترك في تعاون مع شركات وهمية يقومون بإنشائها لتنفيذ عمليات التجارة. وتتم هذه العمليات عن طريق تحويل الأموال والسلع من الدولة الأم للدولة المستقبلة عبر وسائل غير رسمية وغير قانونية ولاسيما بعد انتشار عمليات الدفع الإلكتروني .

تعد القنوات المصرفية غير الرسمية واحدة من الطرق الأساسية التي يتم استخدامها في عمليات التجارة العابرة للحدود. وغالبًا ما يتم تحويل الأموال عبر حسابات بنوك خارجية غير مسجلة أو حسابات بنوك تحت ظل السرية المصرفية. ويستخدم الممول المتهرب ضريبيًا شركات وجمعيات تعمل على توفير هذه الحسابات بغرض تسهيل تحويل الأموال وتمويه الأنشطة غير القانونية أو التبرعات لهيئات والرجوع عنها لسبب او لآخر .

بالإضافة إلى القنوات المصرفية غير الرسمية، يتم استخدام الشركات الوهمية في التجارة العابرة للحدود. وتعد الشركات الوهمية هي الشركات التي لا تتمتع بوجود قانوني حقيقي وهي معروفة بتصفية الأموال المشبوهة. تطلق هذه الشركات عمليات التجارة عبر طرق غير قانونية وتقدم وثائق وهمية لتمويه الأنشطة وتجنب الضرائب.

علاوة على ذلك، يعمل الممول المتهرب ضريبيًا في استخدام خدمات مزودي الخدمات المالية غير المسجلة. وتشمل هذه الخدمات تبادل العملات والتحويلات المالية، حيث يتم استخدام الشيكات الالكترونية البتكوين وغيرها من العملات الرقمية في عمليات التجارة العابرة للحدود. تسمح هذه الخدمات الغير رسمية بتحويل الأموال بسهولة ومرونة دون الإبلاغ الضريبي أو مراقبة السلطات المالية.

وهناك آثار للتجارة العابرة للحدود على المجتمعات والاقتصادات تتمثل في :

أولاً: تـؤدي هـذه الأنشـطة إلـى تفـاقم ظـاهرة التهـرب الضـريبي والتـي تعـد مشـكلة كبيـرة تهـدد النمـو الاقتصـادي وتتسـبب فـي عـدم تـوفر المـوارد اللازمـة لتنفيـذ المشـاريع الحكوميـة المهمـة. فعنـدما يقـوم الممولون بتجنب دفع الضرائب، فإن الحكومة تفتقد لموارد تمويل البنية التحتية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأمن.

ثانيًا: يؤدي التجارة العابرة للحدود إلى ضعف النزاهة في النظام الضريبي وفي النظام المصرفي، حيث قد يتم استغلال الثغرات القانونية والتنظيمية في تنفيذ هذه الأنشطة. وبالتالي تعمل هذه الأنشطة على إضعاف نظام القوانين وتقويض الثقة في النظام المالي والاقتصادي ككل.

ثالثًا: تؤدي التجارة العابرة للحدود إلى تشويه المنافسة العادلة وتحد من نمو الشركات المحلية. حيث يتمكن الممولون المتهربون ضريبيًا من تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل ومنافسة التجار الملتزمين بالقوانين ودفع الضرائب. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى تعريض الشركات المحلية للخطر والتهديد بعدم القدرة على المنافسة والنمو، مما يؤثر على سوق العمل المحلي ويزيد من معدلات البطالة.

التهرب الضريبي الالكتروني :

يُعرف التهرب الضريبي الإلكتروني بأنه استخدام استراتيجيات مبتكرة ومتطورة لتجنب دفع الضرائب عن طريق الاستغلال الكامل للثغرات في القوانين الضريبية والتشريعات الضريبية المتنوعة في مختلف الدول بطريقة الكترونية . مع ملاحظة أنه لا يعتبر التهرب الضريبي الإلكتروني نوعاً مختلفًا تمامًا عن التهرب الضريبي التقليدي، إذ يمكن استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية لتنفيذ استراتيجيات التهرب الضريبي التقليدية.

أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الاهتمام بالتهرب الضريبي الإلكتروني هو التقدم الهائل في التكنولوجيا وتطور الإنترنت، حيث أصبحت العمليات المالية الإلكترونية أسهل وأسرع وأكثر سرية. يمكن للأفراد والشركات تحويل الأموال وتخزين الثروة الشخصية في حسابات بنكية إلكترونية أو الاستعانة بخدمات الاستثمار عبر الإنترنت وغيرها من الأدوات الرقمية بسهولة تامة. وهذا يعني أن الأموال يمكن أن تمر عبر حدود الدول بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة تقريبًا، وبالتالي يصبح من الصعب على السلطات الضريبية تعقب هذه الأموال وفحصها وفرض الضرائب عليها.

من الصعب قياس الحجم الفعلي للتهرب الضريبي الإلكتروني، وذلك بسبب طبيعة سرية هذه الأنشطة وصعوبة الكشف عنها. ومع ذلك، تشير بعض التقديرات إلى أن قيمة هذا التهرب الضريبي الالكتروني تتراوح بين مئات المليارات إلى تريليونات الدولارات سنوياً، وهو ثمن باهظ يتحمله المجتمع الدولى ككل.

تتنوع أشكال التهرب الضريبي الإلكتروني وتشمل العديد من الاستراتيجيات، منها:

1-**الحسابات البنكية الخارجية**: يقوم الأفراد والشركات بفتح حسابات بنكية في دول أخرى ذات تشريعات ضريبية مرنة لتخزين الأموال والثروات هناك، مما يجعل من الصعب على السلطات الضريبية في بلادهم تحديد حجم الثروة الحقيقية وفرض الضرائب المستحقة عليها.

2- **التجارة الإلكترونية الدولية**: يمكن للشركات استخدام الإنترنت للقيام بأعمال تجارية عبر الحدود بدون تقديم التقارير المالية المطلوبة للسلطات الضريبية وتحويل الأرباح إلى مكان آخر يوفر مزايا ضريبية أكثر.

3- **العملات الرقمية:** توفر التكنولوجيا البلوكشين والعملات المشفرة وسيلة أخرى لإخفاء الأموال وتجنب الالتزام الضريبي، حيث يمكن تبادل الأموال عبر هذه الشبكات بدون أن يتم تتبع هوية المتعاملين.

4-**الحسابات الضريبية المزيفة:** يقدم بعض الأفراد والشركات تقارير مالية زائفة ومزيفة إلى السلطات الضريبية من أجل تقليل الإيرادات والتخفي من الالتزامات الضريبية.

وفي ظل انتشار هذه الاستراتيجيات وارتفاع حجم التهرب الضريبي الإلكتروني، تعمل الحكومات والمؤسسات الدولية على تطوير القوانين الضريبية وبناء نظم معقدة لمكافحة هذه الظاهرة. يتطلب ذلك التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتحقيق الشفافية فيما يتعلق بالأصول المالية العابرة للحدود. بالإضافة إلى ذلك، تشدد النقابات الدولية الضريبية على ضرورة تطبيق سياسات تشجع على الالتزام الضريبي وتقلل من الثغرات في القوانين الضريبية. يعكس ذلك أهمية تعزيز التوعية الضريبية ورفع المستوى التعليمي والتوجيهي بشأن الضرائب وأثرها على المجتمع وأهمية الالتزام الضريبي. حتى تتلاشي الظاهرة التى تهدد النظام الضريبي ، وهي التهرب الضريبي الإلكتروني. وهو السلوك غير المشروع الذي يتبعه الأفراد والشركات، باستخدام التقنية والوسائل الإلكترونية، لتجنب دفع الضرائب المستحقة.

محفزات ظهور التهرب الضريبي الإلكتروني:

1- **التعقيد الضريبي**: يعتبر التشريع الضريبي المعقد أحد أسباب ظهور التهرب الضريبي الإلكتروني، حيث يتسبب في عدم وضوح القوانين والإجراءات الضريبية، وهو ما يعطي مجالاً للأفراد والشركات لاستغلال الثغرات واستعمال الخبرات التقنية وتجنب سداد الضرائب.

2-**فشل نظام التحصيل الضريبي التقليدي:** في العصر الرقمي، أصبح نظام التحصيل الضريبي التقليدي غير كفء بما فيه الكفاية في التعامل مع التحديات الجديدة المتعلقة بالتهرب الضريبي الإلكتروني. ويعتمد هذا النظام على التقديرات

وهناك آثار تنتج عن التهرب الضريبي الإلكتروني منها :

اولا :التأثير الاقتصادي: يؤدي التهرب الضريبي الإلكتروني إلى تقليل الإيرادات الضريبية، مما يؤثر على موازنة الدولة وتنفيذ البرامج الحكومية. كما يؤدي ذلك إلى تشويش أمانة النظام الاقتصادي مما يعوق تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانياً: **التأثير الاجتماعي**: يعزز التهرب الضريبي الإلكتروني الفجوة الاجتماعية وعدم المساواة، حيث يتم تحميل الشرائح الأقل ثراءً بأعباء ضريبية أكبر بينما يجنب الأثرياء عبء دفع الضرائب بشكل مناسب. يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر الاجتماعي وتدهور الثقة في النظام الضريبي.

وهناك محاولات للتصدي للتهرب الضريبي الإلكتروني منها :

1- **تبادل المعلومات الضريبية**: يجب تعزيز التعاون والتبادل الدولي للمعلومات الضريبية بين الدول، حيث يساهم ذلك في تقليل التهرب الضريبي الإلكتروني ومنع نقل الأموال غير المشروعة.

2- **تحديث التشريعات الضريبية**: ينبغي تبسيط وتحديث التشريعات الضريبية لتصبح أكثر وضوحًا وسهولة في التطبيق. يتعين أيضاً تعزيز عمليات التدقيق والرقابة لتوفير رؤية شاملة للنشاط الاقتصادي.

3- **تكنولوجيا مكافحة الاحتيال**: من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن تطوير نظم مكافحة الاحتيال الضريبي لاكتشاف العمليات الاحتيالية المحتملة واتخاذ إجراءات سريعة.

المبحث الثاني : انعكاسات أخلاقية للتهرب الضريبي

1-تحمل المواطنين أعباء الضريبة وزيادتها لتعويض الخسائر :

الضريبة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. إذ يقوم المواطنون والشركات بدفع الضرائب بناءً على دخلهم أو أرباحهم، وتخصص هذه الأموال لتحسين البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة، وتمويل القطاعات الحكومية المختلفة مثل التعليم والصحة والأمن. ومع ذلك، فإن البعض يلجأ إلى التهرب الضريبي، الممول الذي يمتلك الثروة والدخل والأرباح الضخمة، ويتجنب دفع الضرائب المستحقة بواسطة استغلال الثغرات القانونية أو تحويل أمواله إلى دول أخرى ذات نظم ضريبية أكثر استراتيجية. يؤدي إلى تحميل المواطنين العاديين أعباء الضريبة والعبء المالي، حيث يتعين عليهم تعويض الفجوة التي يتركها الممولون الضريبيون عن طريق زيادة الضرائب على دخلهم وممتلكاتهم([27]).

تؤثر هذه الظاهرة السلبية في الاقتصاد والمجتمع بشكل كبير. فعلى الصعيد الاقتصادي، يتسبب تهرب الممول ضريبيًا في تقليل إيرادات الدولة المتاحة لتمويل الخدمات العامة والمشروعات الحكومية. وهذا يؤثر على قدرة الدولة على تطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل وتقليل الفقر وتحسين الشروط المعيشية للمواطنين. كما أنه يعرض الاقتصاد الوطني للخطر ويؤثر على مستوى الثقة التي يتمتع بها الاقتصاد في السوق العالمية.

على الصعيد الاجتماعي، يؤثر تحميل المواطنين الضرائب الإضافية على الطبقات ذات الدخول المحدودة بشكل كبير. فالفقراء والمتوسطين يعانون من ضغوط مالية متزايدة وصعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، بينما يواصل الأثرياء والشركات الكبرى استفادتهم من تهرب الممول ضريبيًا. هذا الاختلاف في القدرة على تحمل الأعباء المالية يؤدي إلى زيادة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة من المجتمع.

من أجل مواجهة هذه المشكلة، يجب على الدول أن تعمل على تقليل تهرب الممول ضريبياً وضمان العدالة الضريبية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تبني قوانين ضريبية أكثر صرامة ومراقبة

[27] Juan Carlos ,Juan Pablo:Tax Structure and tax evasion in Latin America ,CAF,2012,P.76.

فعالة للممولين الضريبيين، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي وتبادل المعلومات الضريبية بين الدول.يجب أيضًا تعزيز الوعي العام بأهمية دفع الضرائب وتوعية المواطنين حول أثر تهرب الممول ضريبيًا على المجتمع. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تقديم معلومات وإحصاءات شفافة عن آلية جمع الضرائب واستخدامها، بالإضافة إلى تثقيف الناس حول أهمية المشاركة المجتمعية ودورهم في توفير التمويل اللازم لنمو وتطوير البلاد.

وباعتبار أن الضرائب هي أحد الأدوات الحكومية الهامة لجمع الأموال اللازمة لتمويل مشاريع الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ومع ذلك، فإن العديد من المواطنين يعانون من الأعباء الضريبية المتزايدة التي تفرضها الحكومات عليهم، وذلك لتعويض الخسائر نتيجة تهرب الممول ضريبيا. يثير هذا الموضوع العديد من التساؤلات حول تأثيره على حياة المواطنين والاقتصاد بشكل عام، وإذا ما كانت هناك بدائل أخرى للتعامل مع هذه القضية.

يتم فرض الزيادة في الأعباء الضريبية على المواطنين كوسيلة لتعويض الخسائر الناجمة عن تهرب الممول ضريبيا. تحقق الحكومات من تحصيل الضرائب اللازمة عن طريق فرض أنواع مختلفة من الضرائب، مثل الضرائب على الدخل والضرائب على الملكية والضرائب الاستهلاكية والضرائب على المبيعات وعلى القيمة المضافة والضرائب العقارية وضريبة البيئة كما في بعض الدول . ومع ذلك، فإن بعض الممولين يحاولون تهرب من دفع الضرائب عن طريق تقديم معلومات غير صحيحة أو إخفاء أرباحهم.

تهرب الممول ضريبيا له تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام، حيث يقلل من إيرادات الدولة ويؤثر بالتالي على الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤدي إلى زيادة عبء الديون العامة للدولة، حيث تضطر الحكومة إلى اقتراض المزيد من الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن تهرب الممول ضريبيا.

على مستوى الأفراد، يعاني المواطنون أيضا من تأثير زيادة الأعباء الضريبية عليهم. فعندما تفرض الحكومة زيادة في الضرائب، فإن ذلك يعني أن المزيد من المال يتم خصمه من دخلهم الشهري، مما يترتب عليه تقليل في الإنفاق الشخصي لهم. يمكن أن يؤثر ذلك على معيشتهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم

بدائل لمعالجة هذه المشكلة:

على الرغم من أن زيادة الأعباء الضريبية على المواطنين قد تكون أحد الخيارات لتعويض الخسائر نتيجة تهرب الممول ضريبيا، إلا أن هناك بدائل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبارمنها : **أولاً**، يمكن للحكومات تنفيذ إجراءات صارمة لمكافحة التهرب الضريبي وتحقيق مزيد من الالتزام من قبل الممولين. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين النظم الضريبية الموجودة، مع تشديد العقوبات وتعزيز التدقيق الضريبي.

ثانياً، يجب على الحكومات تنويع مصادر الإيرادات والبحث عن طرق بديلة لتمويل النفقات الحكومية، بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على الضرائب. يمكن أن تشمل هذه الطرق زيادة الاستثمارات الحكومية، وتعزيز قطاع الأعمال، وتنفيذ رسوم جديدة على القطاعات ذات الدخل العالي.

2-خفض الخدمات الحكومية لعدم كفاءة الدخل:

تعد الخدمات الحكومية من أهم المصادر التي يستفيد منها المواطنون في دول مختلفة حول العالم. فهذه الخدمات تشمل العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن وغيرها. ومن المعروف أن هذه الخدمات تمول من دخل الحكومة الذي يتم جمعه من ضرائب المواطنين والمؤسسات. ومع ذلك، قد يتعرض النظام الاقتصادي لأزمة إذا قام الممولون بتهرب الضرائب وعدم تسديدها بشكل صحيح، مما يؤدي في النهاية إلى خفض الخدمات الحكومية لعدم كفاءة الدخل.

تهرب الممول ضريبيا يشير إلى الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليها. يكون ذلك عن طريق تلاعب بالسجلات المالية وتكرار طلبات التسجيل للشركات في بلدان مختلفة وتحويل الأموال إلى حسابات سرية في الخارج وغيرها من الطرق غير الشرعية. وفي بعض الأحيان، يتعاون الممولون مع محترفي التهرب الضريبي للوصول إلى هذه الطرق غير القانونية.

تؤثر ظاهرة تهرب الممول ضريبيا على الدولة والمجتمع بشكل عام. فمن طرف الدولة، فإنها تفقد جزءاً كبيراً من الإيرادات التي يمكن أن تستثمرها في تحسين الخدمات الحكومية وتنمية البنية التحتية. يعني ذلك أن الحكومة ستجد صعوبة في تمويل التعليم والرعاية الصحية وتحسين الطرق وغيرها من الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون. وهذا بدوره يؤثر سلباً على جودة الحياة ومستوى المعيشة للمواطنين.

من جهة أخرى، فإن تهرب الممول ضريبيا يؤثر على المجتمع بأكمله. فعن طريق عدم دفع الضرائب، يكون الممول قد قام بالحصول على أموال بطرق غير قانونية، وهذا يؤدي إلى زيادة الاختلاس والفساد في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن تهرب الممول ضريبيا يؤدي أيضًا إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فمن الواضح أن الأغنياء يكون لديهم الوسائل لتجنب دفع الضرائب بشكل أكبر، في حين تتحمل الفئات الفقيرة أعباء الضرائب بشكل أكبر.

لمكافحة هذه الظاهرة، يمكن للدول تشديد قوانين الضرائب وزيادة العقوبات للممولين الذين يقومون بتهرب الضرائب. يمكن أيضا تطبيق تقنيات ضريبية متقدمة لرصد وتتبع الأموال غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين النظام القانوني وتكثيف التعاون الدولي لمكافحة التهرب الضريبي.

3-تفاقم الفجوة بين الفقراء والأغنياء:

إن التفاقم المستمر لفجوة الثروة بين الفقراء والأغنياء هى قضية تؤثر على مجتمعاتنا الحديثة بشكل كبير. واحدة من العوامل الرئيسية التي تسهم في هذا التفاقم هي تهرب الممول ضريبيا. فالأشخاص الأغنياء والشركات الضخمة غالباً ما يستغلون الفجوات القانونية للحد من مسؤوليتهم الضريبية، مما يؤدي إلى تقليل الموارد المتاحة لتمويل الخدمات العامة وبرامج الحماية الاجتماعية، مما يجعل الفقراء أكثر عرضة للتهميش والعوز([28]).

يشكل تهرب الممول ضريبيا في الوقت الحاضر تحدياً كبيرًا للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. بحسب البيانات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) ، يقدر أن خسائر الإيرادات الضريبية بسبب التهرب الضريبي تبلغ نحو427 مليار دولار أمريكي سنوياً، مما يعد تهديداً كبيراً للقدرة التمويلية للدول.

من الناحية القانونية، يتم تهرب الممول ضريبيا بشكل رئيسي عن طريق استغلال الثغرات في النظام الضريبي وانتقائية تطبيق القوانين الضريبية. يتم ذلك عن طريق تصعيد الأموال إلى الشركات الأخرى في الدول التي تفرض ضرائب أقل، واستخدام حد الخصم، وفتح حسابات في الشركات

[28] Era Dabla-Norris and others : Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective,IMF,2015,p.29.

الأجنبية المؤيدة للتهرب الضريبي. أيضا قد يتم تحويل الأموال إلى الدول الأخرى ذات النظام المصرفي السري أو سعر الضريبية قليل. وتعزز التكنولوجيا الرقمية كذلك التهرب الضريبي، حيث يصعب تتبع التدفقات المالية عبر الحدود.

يؤثر تهرب الممول ضريبيا تأثيراً سلبياً على المجتمع والاقتصاد بشكل شامل. فبدلاً من أن تستخدم الدول الموارد الضريبية لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل العام، تقوم الحكومات بتقليص الإنفاق أو زيادة الضرائب على الفقراء والطبقات الوسطى. وهذا يؤدي إلى زيادة الفقر والتفاقم الاجتماعي.

ومن أجل حل هذه المشكلة المستعصية، فإنه يتعين تنفيذ مجموعة من الإجراءات الفعالة. تكثيف الشراكات الدولية وتبادل المعلومات بين الحكومات للحد من تحويل الأموال إلى الحسابات البنكية السرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز التوزيع العادل للثروة وفرص العمل. و تبني سياسات التنمية الاقتصادية التي تعزز الاستثمار في القطاعات ذات القدرة الكبيرة على توفير فرص العمل وتمكين الفقراء. يجب أيضاً تعزيز التعليم والتدريب المهني لتمكين الأفراد من الحصول على وظائف مؤهلة وبأجور جيدة.

4-شعور المواطنين بالظلم : عندما يلجأ الممولون إلى تهرب الضرائب، فإنهم يقومون عملياً بضرر المجتمع بأكمله على صعيد متعدد. كخسارة الإيرادات الحكومية، وبالتالي يعيق تنفيذ الخدمات العامة والمشاريع التنموية التي تعود بالنفع على المواطنين الذين بحاجة إلى الخدمات منها الطبية والرعاية الصحية([29]).

يؤدي تهرب الممول ضريبياً إلى تقويض المبدأ العادل للضريبة. تعتمد نظم الضرائب على مبدأ تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، حيث يدفع الأفراد والشركات حسب قدراتهم المادية. ومع ذلك، تهدف أعمال التهرب الضريبي إلى تجنب هذا الالتزام بالعدالة والتوزيع العادل للضرائب هذا النوع من التحايل يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويزيد من شعور المواطنين بالظلم.

[29] Jörg Alt SJ : Tax Justice & Poverty,SJ,2018,p.19.

كما يؤدي تهرب الممول ضريبياً إلى زيادة الضغوط على المواطنين العاديين، حيث يجب عليهم دفع ضرائب إضافية لتعويض النقص في الإيرادات الحكومية المتسبب فيه تهرب الممول. يعاني الأفراد ذوي الدخل المحدود من ارتفاع تكاليف المعيشة والضرائب الزائدة، بينما يبقى الثري يحصل على ميزات ضريبية بفضل تهربه الضريبي. هذا يزيد من شعور المواطنين بالظلم والاستياء من النظام الضريبي.

من الواضح أن التهرب الضريبي له تأثيرات سلبية كبيرة على المجتمع بأكمله. تعزيز الشفافية في النظام الضريبي وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين بشأن كيفية استخدام الضرائب والوجهات التي تستفيد منها. تعد هذه الشفافية مفتاحًا هامًا لزيادة الثقة في النظام الضريبي وتقليل شعور المواطنين بالظلم. ويجب التركيز على تعزيز ثقافة الالتزام بالضرائب وتوعية المواطنين بأهمية دفع الضرائب ودورها في تمويل الخدمات العامة. يجب أن يتم توجيه الجهود التثقيفية بشأن الضرائب للشباب في المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز الوعي بالضرائب والتزام المواطنين بها.

5-انعدام المساواة :

انتشار ظاهرة انعدام المساواة في العالم هو نتيجة لعدة عوامل تتداخل مع بعضها البعض. واحدة من هذه العوامل التي تسهم في انعدام المساواة هي تهرب الممول ضريبيا.

تهرب الممول ضريبيا يؤثر سلباً على المجتمعات والاقتصادات، وهنا تظهر آثاره السلبية وكيفية تفاقم انعدام المساواة الاقتصادية نتيجة له([30]).

تؤدي ظاهرة تهرب الممول ضريبيا إلى زيادة الضرائب على الطبقات الدنيا من المجتمع. عندما تتلاشى عائدات الضرائب الناتجة عن التهرب، يتعين على الحكومة زيادة الضرائب على المواطنين العاديين لتعويض هذا النقص. وبالتالي، يتضرر الفقراء بشكل كبير ويزيد من الفجوة بينهم وبين الأغنياء.

ولمحاربة هذه الظاهرة المدمرة، يجب اتخاذ خطوات عملية لتقليل تهرب الممول ضريبيا. كرصد الشركات والأفراد الذين يقومون بالتهرب. يجب التركيز على تعزيز الشفافية المالية وتعزيز

[30] THOMAS PIKETTY: Property, Inequality, and Taxation: Reflections on Capital in the Twenty-First Century, TAX LAW REVIEW, Vol. 68, 2015,p.630.

الرقابة على الأنشطة المالية. يجب أن تتبنى الحكومات القوانين والتدابير التي تضمن الكشف عن الأموال غير المشروعة وتتبعها بكل دقة.

6-الاحتجاجات الشعبية :

تعتبر الاحتجاجات الشعبية من أبرز الوسائل التي يستخدمها الشعب للتعبير عن غضبهم واستياءهم من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم. ومن بين هذه القضايا، يأتي تهرب الممول ضريبيا كأحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الناس إلى الاحتجاج والتظاهر. تهرب الممول ضريبيا يشير إلى التصرفات غير القانونية التي يقوم بها الممولون أو الشركات والمؤسسات لتجنب دفع الضرائب المستحقة. يعتبر هذا الأمر منتشرًا في العديد من الدول، ويؤدي إلى خسائر فادحة للدولة من عدم تحصيلها للضرائب المستحقة، مما يؤثر سلبًا على الخدمات العامة والمنشآت الحكومية.

ولأسباب الاحتجاجات الشعبية نتيجة تهرب الممول ضريبيا، يجب أن نلقي نظرة على الآثار السلبية التي يتركها هذا الأمر على المجتمع بشكل عام. فمن أبرز هذه الآثار:

1- **تدهور الخدمات العامة**: يعتبر تهرب الممول ضريبيا من أبرز العوامل التي تؤثر في تدهور الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والبنية التحتية. إذا لم تتلقى الدولة الدخل المستحق من الضرائب، فإنها ستصبح غير قادرة على توفير هذه الخدمات بالشكل المطلوب، مما يؤثر على جودتها وتوافرها.

2-**ازدياد الفقر والتفاوت الاجتماعي**: تأثير تهرب الممول ضريبيا يلحق بالفقراء والذين يعيشون في طبقات المجتمع الأقل حظًا، حيث يترتب عليه تقليل الإنفاق على البرامج الاجتماعية والدعم الحكومي الذي يقدم لهم. مما يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وعدم تحقيق العدالة الاقتصادية([31]).

3-**نقص الموارد الضرورية:** يعتمد القطاع العام على الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة، مثل الرواتب والإنفاق الحكومي والمشاريع العامة. وبالتالي، إذا لم تتلق الدولة الدخل المتوقع من

[31] Marjorie E. Kornhauser: Legitimacy and the Right of Revolution: The Role of Tax Protests and Anti-Tax Rhetoric in America, BUFFALO LAW REVIEW, Vol. 50 , 2002,p.840.

الضرائب، فإنها ستواجه صعوبة في تمويل هذه النفقات وسد العجز، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.

4-**عدم تحقيق العدالة الضريبية**: يعتبر تهرب الممول ضريبيا مظهرًا من مظاهر عدم تحقيق العدالة الضريبية. فعندما يقوم الممولون بتهرب الضرائب، فإنهم يواجهون أقل عبء ضريبي، وبالتالي يتحمل الأفراد والشركات الأصغر حجمًا العبء الأكبر من الضرائب. وهذا يؤدي إلى تعزيز الاختلاف في الأوضاع المالية بين الأفراد والشركات.

لمكافحة تهرب الممول ضريبيا وتحقيق العدالة الضريبية، تتطلب الدولة اتخاذ إجراءات قوية وفعالة. من هذه الإجراءات:

أ-تشديد قوانين الضرائب.

ب-تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

ج- التوعية الضريبية.

7-عدم الاستقرار السياسي :

يعتبر عدم الاستقرار السياسي من أكبر التحديات التي تواجه الدول في الوقت الحاضر، حيث يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، ويقلل من فرص الاستثمار والنمو المستدام. ومن بين العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، يأتي تهرب الممول ضريبيا كواحدة من العوامل الرئيسية التي تساهم في هذا الوضع.

تهرب الممول ضريبيا هو عبارة عن عملية تتمثل في تجنب دفع الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح، وذلك عن طريق اللجوء إلى تقنيات واستراتيجيات مختلفة لتقليل الضريبة المستحقة. وعلى الرغم من أن التهرب الضريبي لا يقتصر على الممولين فقط، إلا أن تأثيره يكون أكبر على السياسة والاقتصاد.

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الدولة، حيث تستخدم لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية، وبالتالي تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. ولكن عندما يتم تهرب الممول ضريبيا، ينتج عن ذلك

نقص في الموارد المالية للدولة، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على الاقتصاد والخدمات العامة المقدمة([32]).

تتضمن استراتيجيات التهرب الضريبي عدة أساليب مثل الشركات التابعة للغير، وتحويل الأموال إلى حسابات في الخارج، وتكوين شركات وهمية في دول ذات نظام ضرائب منخفض، والتلاعب بالتقارير المالية وتقديم معلومات غير دقيقة للهيئات الضريبية. وتعتمد هذه الاستراتيجيات على ثغرات في النظام الضريبي وضعف الرقابة والتشريعات المتعلقة بالضرائب.

وعلى الرغم من جهود العديد من الدول والهيئات الدولية في مكافحة التهرب الضريبي، إلا أنه لا يزال يشكل تحديًا كبيراً للعديد من البلدان.

يمكن أن تساهم التكنولوجيا في حل مشكلة التهرب الضريبي، حيث يمكن استخدام التقنيات الحديثة مثل طلبات الدفوع الإلكترونية والتقارير المالية الآلية لتسهيل عمليات التحصيل ورصد الدخل والأرباح بشكل أكثر فعالية. وعلى المستوى الدولي، يجب أن تعمل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على توفير التوجيه الفني والدعم المالي للدول النامية بغية تحسين قدراتها في مجال ضبط الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.

المبحث الثالث: تعزيز السلوك الضريبي الأخلاقي

تعتبر قضية السلوك الأخلاقي الضريبي أمرا مهما في عصرنا الحالي، حيث يشهد العالم تطورا هائلا في مجال التجارة والاقتصاد. يواجه المجتمع تحديات كبيرة في إدارة الشؤون المالية والضرائب، والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العام والنمو الاقتصادي.

يأتي السلوك الأخلاقي الضريبي حيث يتعلق بالقيم والمعتقدات التي يمتلكها الأفراد والشركات تجاه التزاماتهم الضريبية. في الوقت الحاضر، يعتبر التهرب الضريبي والتمويه الضريبي أمرا شائعا حول العالم، وهذا يؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد والمجتمع.

من المهم أن يتم التأكيد على أن الدولة تعتمد على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية. وهنا يكمن السبب الرئيسي لأهمية تعزيز السلوك الأخلاقي الضريبي.هناك العديد من الاستراتيجيات

[32] Mihai Mutascu and others : TAXATION AND POLITICAL STABILITY, UTC,2011,p.12.

والطرق التي يمكن اعتمادها لتعزيز السلوك الأخلاقي الضريبي. من هذه الاستراتيجيات هي زيادة الوعي والتثقيف بشأن الأخلاق الضريبية. يجب أن يتم توفير المزيد من المعلومات والتوجيه للأفراد والشركات حول القوانين الضريبية والمتطلبات والتزامات الضرائب. بالتعرف على حقوقهم وواجباتهم ليكون العمل الضريبي على شكل ميثاق ، سيكون الأفراد والشركات في موقع أفضل لاتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة.

علاوة على ذلك، يجب أن يتم تعزيز الشفافية في العمليات المالية والضريبية. يجب على الدول والحكومات توفير معلومات شفافة وواضحة حول الضرائب والتوجيهات الضريبية والاستثمارات العامة. يمكن أن تلعب وسائل الإعلام أيضا دورا هاما في نشر وتعزيز هذه المعلومات. عندما يكون المجتمع مطلعا على كيفية استخدام الضرائب وكيفية توجيه الإيرادات المالية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى الولاء والثقة في النظام الضريبي.

توفير الحوافز القوية لتعزيز السلوك الأخلاقي الضريبي التى تشمل الحوافزالتى بناءً عليها يتم تخفيض الضرائب للأفراد والشركات التي تلتزم بالأخلاق الضريبية وتلتزم بتوفير المعلومات المالية والضرائب بشكل شفاف وصادق. يمكن تقديم مزيد من المزايا الضريبية للشركات التي تستثمر في مشاريع تعزز التنمية المستدامة وتعمل على تحسين الظروف المعيشية في المجتمع.

يتطلب تعزيز السلوك الأخلاقي الضريبي أيضا وضع قوانين صارمة لمكافحة التهرب الضريبي. هناك نظام رقابة فعال يتتبع الانتهاكات ويتخذ الإجراءات المناسبة ضد المخالفين. بأن يتم تطبيق الضرائب بشكل متساوٍ على جميع المواطنين والشركات، بحيث لا تتمتع أي جهة بامتيازات غير مبررة في هذا الصدد وعلى ذلك يتم الوصول إلى الحقائق الآتية :

1-بعض البلدان تواجه صعوبة في تعزيز التعاون بينها:

مع تصاعد هذه المشكلة، بدأت البلدان تدرك أن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد للقضاء على هذه الظاهرة، حيث تعمل الدول العديدة على إبرام اتفاقيات لتبادل المعلومات والتعاون في جمع البيانات المالية للأفراد والشركات. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن بعض البلدان تتعرض لصعوبات في تعزيز التعاون بينها لوجود بعض هذه الصعوبات([33]).

[33] Alexander Trepelkov, and others : Protecting the Tax Base,UN,2017,p.680.

أحد العوائق الرئيسية التي تواجه التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي هي تداعيات سياسية واقتصادية سلبية. فمن الناحية **السياسية**، يعتبر البعض أن مشكلة التهرب الضريبي تنتقص سيادة الدولة وتعرضها للضعف أمام السلطات الدولية. وبالتالي، فإن البعض يرون أن هذه الاتفاقيات الدولية تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية وتقوض استقلالية الدولة في اتخاذ القرارات المالية. ومن الناحية **الاقتصادية** فإن التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي يتطلب الكثير من الجهود والموارد المالية، وهو أمر يشكل عبئاً إضافياً على الدول النامية والتي تعاني بالفعل من مشكلات اقتصادية ومالية.

بالإضافة إلى ذلك، توجد صعوبة في تحقيق التوافق القانوني والضريبي بين الدول المختلفة مبدأ تنازع القوانين من حيث الزكان والمكان . فكل بلد لديه قوانين ضريبية مختلفة ومبادئ مختلفة في تطبيقها. وبالتالي، فإنه يُصعب تنسيق تلك القوانين وإيجاد أطر مشتركة للتعاون بين البلدان. وتعتبر هذه عقبة قوية، حيث يتعين على الدول التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات ومعايير واضحة لتوحيد الجهود في مكافحة التهرب الضريبي.

تنشأ الكثير من المشاكل والصعوبات التقنية في تعزيز التعاون بين البلدان في هذا الصدد. حيث يتطلب تبادل المعلومات المالية والبيانات الضريبية مئات الآلاف من المعالجات والحسابات والفحص، مما يتطلب وجود بنية تحتية قوية وكفاءة عالية في إدارة البيانات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تعاني بعض الدول من نقص في الكفاءة والقدرات في هذا المجال، وبالتالي يصبح من الصعب عليها الوفاء بمتطلبات التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي.

للتغلب على هذه الصعوبات وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي، من المهم أن تتبنى الدول سياسات داخلية قوية لمحاربة هذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الحوكمة العالمية وتطوير الآليات والمؤسسات الدولية المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي. كما يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين البنية التحتية في تدقيق ومراجعة البيانات المالية والضريبية.

2- ضرورة تطبيق القوانين الصارمة:

يسبب التهرب الضريبي العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي إلى تقليل الموارد المالية التي يمكن أن تستخدم لتمويل الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يخلق التهرب الضريبي عدم تكافؤ في المجتمع، حيث يتحمل الأفراد ذوي الدخول المنخفضة حصصاً أكبر من الأعباء الضريبية، في حين يستفيد الأثرياء من تجاوز الضرائب المفروضة عليهم.حيث يعلم الممولون أنهم سيواجهون عقوبات قاسية في حالة تجاوزهم للتزاماتهم الضريبية([34]).

أحد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز تطبيق القوانين الضريبية هو زيادة نسبة التفتيش الضريبي. يجب على السلطات الضريبية زيادة عدد المفتشين وتعزيز قدراتهم، وذلك لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بفعالية. عن طريق زيادة نسبة التفتيش، يمكن أن تتم مراقبة الممولين بشكل أفضل واكتشاف أي مخالفات ضريبية محتملة. ومن ثم، يمكن اتخاذ إجراءات قانونية ضد الممولين الذين يتجاوزون التزاماتهم الضريبية.

يمكن للحكومات تحسين تكنولوجيا الضرائب لمواكبة التطور التكنولوجي المستمر. يمكن استخدام التكنولوجيا في تطوير نظم التقارير المالية والتجارية، وذلك لتيسير تبادل المعلومات المالية بين الشركات والسلطات الضريبية. يمكن أيضاً استخدام التكنولوجيا في إنشاء منصات إلكترونية تتيح للممولين تقديم إقراراتهم الضريبية بسهولة وأمان، وبالتالي تقليل الأخطاء الضريبية الممكنة.

3- الحفاظ على الشفافية المالية :

منذ فترة طويلة، كان التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومات حول العالم. تؤثر هذه الظاهرة على الاقتصادات الوطنية وتحرم الحكومات من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خططها التنموية، وبالتالي فإنها تعرض النظام المالي للدولة للخطر.

[34] Chris Evans, Judith Freedman et a: The Delicate Balance: Tax, Discretion and the Rule of Law,IBFD,2011,p.9.

إن وجود ضرائب عادلة وشفافة هو أساس لنجاح الاقتصاد الوطني. ولذلك، يجب أن يكون هناك تشريعات واضحة وميسورة الصلة لتنظيم التهرب الضريبي وتنعيم العمليات التي يمكن خلالها التهرب. واحدة من أهم الطرق التي يمكن تحقيق ذلك هي الحفاظ على الشفافية المالية([35]).

ويشير مصطلح "الشفافية المالية" إلى وجود معلومات مفتوحة وسهلة الوصول حول العمليات المالية والتجارية. على سبيل المثال، يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالدخل والتكاليف والاستثمارات والديون وغيرها من المعلومات المالية متاحة للجمهور وتدخل ضمن نطاق الرقابة والتحسيب.

وللشفافية المالية مفهومًا هامًا لمواجهة التهرب الضريبي. إذا كانت المعلومات المالية متاحة ومفهومة للجميع، فإنه سيكون أكثر صعوبة للأشخاص والشركات تجاوز الضرائب بشكل غير قانوني. لذا، يجب أن تتبنى الحكومات سياسات تشجع على الشفافية المالية، بما في ذلك زيادة مستوى الإفصاح المالي المطلوب وضمان وجود آليات لمراقبة الامتثال والفحص الدقيق للحسابات.

بعض الدول الرائدة في مجال الشفافية المالية قدوة للدول الأخرى. مثلاً، تعمل الدول الأوروبية على توحيد القوانين المالية والضريبية وتحسين التعاون الدولي لمحاربة التهرب الضريبي. توفر بعض هذه الدول المعلومات المتعلقة بالشركات والأفراد على شبكة الإنترنت، في حين تتبادل البيانات المالية مع الدول الأخرى للتحقق من أن الشركات والأفراد يدفعون الضرائب المستحقة.

قد تكون التهرب من الالتزامات الضريبية نتيجة لضعف في إجراءات جمع الضرائب ونظام محاسبة سيء. لذلك، يجب على الحكومات تعزيز قدراتها التنظيمية وتحسين مراقبة الأعمال المالية للشركات والأفراد. يمكن تنفيذ ذلك من خلال تدريب الموظفين الضريبيين وتحسين الأنظمة المحاسبية والتفتيش الضريبي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية المالية ومكافحة التهرب الضريبي. واحدة من الطرق المبتكرة هي استخدام نظام معلومات محاسبية متكامل يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات المالية للشركات والأفراد من خلال السجل التجاري . يمكن أيضاً استخدام تقنيات التحليل الضريبي للكشف عن المخالفات وتحليل البيانات المالية الكبيرة لكشف أي أنماط غير عادية.

[35] OECD: Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes,2021,p.36.

4-الإعتماد على التكنولوجيا المتقدمة :

مع تطور التكنولوجيا في العصر الحديث، أصبح من الممكن استخدام التكنولوجيا المتقدمة لمنع التهرب الضريبي وتحسين شفافية النظام الضريبي. يمكن استخدام التكنولوجيا في العديد من المجالات لمكافحة التهرب الضريبي، بما في ذلك إنشاء نظم ضريبية ذكية وتطبيق الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضريبية.

أحد الاستخدامات الهامة للتكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي هو إنشاء نظم ضريبية ذكية. هذه النظم تهدف إلى تسهيل عمليات الإفصاح الضريبي وتحقيق الشفافية بين الأشخاص الملتزمين بالضرائب والهيئات الضريبية. على سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيا لتطوير نظم إلكترونية تعمل على جمع المعلومات الضريبية تلقائيًا من الشركات والأفراد وتحليلها بشكل فعال ومصر تطبق هذا النشاط، مما يسمح للهيئات الضريبية بالحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول المكلفين([36]).

كما يمكن استخدام التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي الذي يعمل على تحليل كميات ضخمة من البيانات واكتشاف الأنماط والتحليلات غير المتوقعة. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي للكشف عن سلوكيات ممول الضرائب غير الملتزمة والتنبؤ بالقضايا ذات المخاطر المرتفعة، مما يساعد الهيئات الضريبية على التركيز على الحالات التي تحتاج إلى مراجعة وتدقيق عن كثب.

يمكن استخدام تحليل البيانات الضريبية للكشف عن الاحتمالات المرتفعة للتهرب الضريبي. يمكن جمع بيانات ضريبية من مصادر مختلفة مثل التقارير المالية والوثائق الضريبية وقوائم العملاء، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام تقنيات متقدمة للكشف عن الأنماط غير المتوقعة والاختلافات الضريبية غير المبررة. هذا يمكن أن يساعد الهيئات الضريبية في تحديد الحالات التي تستحق مراجعة والتحقيق.

[36] : Dorottya Vannai,and others : APPLYING NEW TECHNOLOGIES AND DIGITAL SOLUTIONS IN TAX COMPLIANCE, Intra-European Organisation of Tax Administrations, Budapest,2020,p.38.

يمكن استخدام التكنولوجيا في تحسين تعاون الدول والهيئات الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي. يمكن إنشاء نظم إلكترونية للتبادل الآمن للمعلومات الضريبية بين الدول. هذا يساعد الدول في تحديد الدخل والثروة التي تخفى في الخارج وتحمي هيبة القانون الضريبي. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الثقة بين الدول والتنمية الاقتصادية المستدامة.

يجب الإشارة إلى أن استخدام التكنولوجيا في مكافحة التهرب الضريبي يتطلب تعاونًا فعالًا بين الدول والهيئات الضريبية وتوفير البنية التحتية الملائمة لتطبيق هذه التقنيات. علاوة على ذلك، يجب وضع قوانين وسياسات ضريبية فعالة لتشجيع الالتزام الضريبي وتجريم التهرب الضريبي.

5- تحسين التشريعات المالية والمصرفية:

يتسبب التهرب في فقدان مبالغ كبيرة للخزينة العامة، وفي حدوث عدم توازن في التوزيع العادل للثروة([37]) في المجتمع. تتطلب مكافحة هذه المشكلة تحسين التشريعات المالية والمصرفية، والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية للشفافية والمصداقية في نظم الضرائب والمصارف ويتم ذلك من خلال :

أ-بناء نظام ضريبي عادل:

أحد أهم العوامل التي تتسبب في حدوث التهرب الضريبي هو ارتفاع معدل الضريبة، وعدم عدالة النظام الضريبي. فعندما يشعر الأفراد والشركات بأن معدل الضريبة عالي جداً وأن النظام الضريبي غير عادل، يتجهون إلى التهرب والبحث عن طرق لتجنب دفع الضرائب المستحقة. لذلك، يجب على الحكومات أن تضع نظاماً ضريبياً عادلاً يستند إلى مبدأ الاستقراء ومعرفة القدرة الشرائية، حيث يجب أن يدفع الأفراد والشركات ضرائب وفقاً لدخلهم وثروتهم. أيضاً يجب على الدول أن تقوم بتسهيل إجراءات دفع الضرائب وتجنب المعاملة البيروقراطية الزائدة في هذا الصدد.

ب-زيادة مستوى الشفافية في النظم المصرفية:

النظم المصرفية من أهم أدوات التهرب الضريبي، حيث يمكن للأفراد والشركات أن يقدموا تصاريح مالية زائفة أو يستخدموا حسابات خارجية في دول أخرى لتجنب دفع الضرائب. لذا يجب أن

[37] Stijn Claessens and others : Financial Sector Taxation: The IMF's Report to the G-20 and Background Material ,IMF,2010,p.150.

يعمل المشرعون على زيادة مستوى الشفافية في النظم المصرفية، وذلك عن طريق إلزام البنوك والمؤسسات المالية بمشاركة المعلومات المالية الخاصة بعملائها مع السلطات الضريبية. كما يجب أن تستفيد الدول من الاتفاقيات الدولية التي تسمح بتبادل المعلومات المالية بين الدول، وأن تقوم بوضع آليات رقابية فعالة للتأكد من تطبيق هذه الاتفاقيات.

ج- تنشيط القضاء المالي:

يعد القضاء المالي أحد العوامل الرئيسية في مكافحة التهرب الضريبي، حيث يمكن للدولة أن تستخدم الأجهزة القضائية المختصة في محاسبة المتهربين الضريبيين وتطبيق العقوبات عليهم. ولكن، ينبغي أن تقوم الدول بتعزيز قدرات القضاء المالي وتزويده بالموارد اللازمة للتحقيق والمحاكمة في قضايا التهرب الضريبي. يجب توفير التدريب المناسب للقضاة والمتخصصين في قضايا الجرائم المالية، وتسهيل إجراءات المحاكمة في هذا النوع من الجرائم.

هـ- ضرورة التعاون الدولي:

تتسبب الحدود الوطنية في صعوبة تتبع الأموال التي تتحرك عبر الحدود وتشكل تحدياً في مكافحة التهرب الضريبي. لذا يجب أن تسعى الدول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي. يجب أن تتبادل الدول المعلومات المالية التي تتوفر لديها بشأن الأفراد والشركات المشتبه فيها في القيام بأنشطة مالية غير قانونية. كما يجب أن تعمل الدول على الوصول إلى اتفاقيات دولية لمنع التهرب الضريبي وتبادل المعلومات المالية بين الدول.

و-استخدام التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة أداة فعالة في مكافحة التهرب الضريبي. يمكن للاستخدام الفعال للتكنولوجيا مساعدة الدول في رصد الأنشطة المالية غير القانونية وفحص تصاريح المال المشبوهة. يجب على الدول أن تستثمر في تطوير نظم معلومات متقدمة للضرائب ومتابعة العمليات المالية، وتعزيز التعاون مع الشركات التكنولوجية الكبيرة لتطوير تقنيات جديدة لكشف ومنع التهرب الضريبي.

ز-استراتيجية متكاملة للتشريعات المالية والمصرفية:

لتحقيق نجاح رصد ومنع التهرب الضريبي، يجب أن تعمل الدول على وضع استراتيجية متكاملة تشمل جميع جوانب القضية. يجب أن تضم الاستراتيجية تحسين التشريعات المالية والمصرفية،

وتعزيز مستوى الشفافية والتعاون الدولي، وتعزيز قدرات القضاء المالي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. يجب أن يعمل القرار السياسي على تعزيز هذه الاستراتيجية وتوفير الدعم اللازم لتطبيقها بفعالية.

6-التعاون المشترك بين الدول لتبادل المعلومات :

التهرب الضريبي هو قضية هامة ومعقدة تواجهها العديد من الدول حول العالم. يشير التهرب الضريبي إلى استغلال الثغرات في النظام الضريبي لتجنب دفع الضرائب المستحقة بشكل قانوني. يعد التهرب الضريبي أمراً غير عادل ويؤثر على النظام الاقتصادي بشكل سلبي ، حيث تفقد الدول الكثير من الإيرادات التي كانت ستستخدم لتنمية البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين([38]).

مشكلة التهرب الضريبي تكمن في انتشار الحدود الجغرافية بين الدول. يستغل الأشخاص والشركات الفجوات والثغرات الموجودة في النظام الضريبي للتخفيف من الضرائب وتحويل الأموال إلى الدول التي تفرض أقل ضرائب عليها. ومع ذلك ، فإن التقدم التكنولوجي واتساع رقعة العولمة أدى إلى ارتفاع مستوى التعاون بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة غير المرغوب فيها وحماية المصالح المالية للدول.

من الأدوات المهمة التي استخدمتها الدول في الآونة الأخيرة لمكافحة التهرب الضريبي هي التعاون المشترك لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول. وقد بدأت هذه الجهود في أواخر القرن العشرين عندما أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مبادرة عالمية لمكافحة التهرب الضريبي واحتضان الحكومات حول العالم للانضمام إلى جهود مكافحة التهرب الضريبي.

التعاون المشترك لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول يهدف إلى تعزيز الشفافية وتوحيد القوانين والانتقال من السرية إلى المصداقية. يطلب من الدول تبادل المعلومات المتعلقة بالأشخاص والشركات والأصول المالية والمعاملات المالية بطريقة شفافة ومنتظمة. تدعم هذه الجهود بناء قواعد بيانات ضخمة تحتوي على المعلومات الضريبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل التبادل السريع والآمن للبيانات.

[38] Werner HASLEHNER and Katerina PANTAZATOU: Assessment of recent anti-tax avoidance and evasion measures (ATAD & DAC 6), European Parliament,2022,p.40

هناك العديد من الفوائد المترتبة على التعاون المشترك لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول.

أولاً: وقبل كل شيء ، يتيح هذا التعاون للدول تحديد وتقييم الضرائب المستحقة بشكل أفضل ومنع التهرب الضريبي. بفضل تبادل المعلومات الضريبية ، يمكن للدول رصد وتعقب التحويلات غير المشروعة للأموال وذلك بفحص الحسابات المصرفية والمعاملات المالية للأشخاص والشركات القابضة.

ثانياً: يمكن للتعاون المشترك بين الدول في تبادل المعلومات الضريبية أن يقود إلى تحسين الأخلاقيات الضريبية وخلق مساواة أكبر في النظام الضريبي العالمي. يساعد التبادل الشفاف للمعلومات على تجنب التفاف قوانين الضرائب وتوجيه الموارد المالية إلى الأمور المهمة مثل التنمية والبنية التحتية والخدمات الأساسية للمجتمع.

ثالثاً : يقدم فرصًا لزيادة التدريب وتبادل الخبرات بين الدول. يمكن للدول تعزيز قدراتها في مجال جمع الضرائب والتحقق من الامتثال الضريبي من خلال تبادل المعرفة والممارسات الجيدة مع الدول الأخرى.

ومع ذلك ، يواجه التعاون المشترك العديد من التحديات والصعوبات. تشمل بعض التحديات الرئيسية اللغة والثقافة والتشريعات الداخلية التي يخضع لها التعاون بين الدول. على سبيل المثال ، قد يتعين ترجمة المعلومات وتحقيق التوافق بين الأنظمة الضريبية المختلفة المعمول بها في كل دولة. بالإضافة إلى ذلك ، قد يضطر البعض إلى تعديل التشريعات الوطنية لتنفيذ بنود التعاون وإتاحة الوصول للمعلومات الضريبية للدول الأخرى.

7-فرض العقوبات على الممولين:

يعتبر فرض العقوبات على الممولين كحل فعّال لمنع الممول من التهرب الضريبي. يعتبر التهرب الضريبي من أكبر التحديات التي تواجه الدول في سبيل جمع الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية. يعود تفاقم مشكلة التهرب الضريبي إلى الجشع والطمع الذي يدفع بعض الممولين إلى البحث عن سبل لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليهم. ومن أجل حماية النظام الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، يجب تبني استراتيجيات قوية تستهدف الممولين وتضع عقوبات رادعة تمنعهم من الإفلات من مسؤولياتهم الضريبية.

العقوبات المالية أحد الوسائل الفعّالة التي تعمل على تحقيق التزام الممولين بالضرائب. من خلال فرض غرامات مرتفعة على الممولين الذين يتهربون من دفع الضرائب، يتم تحفيزهم على الامتثال للنظام الضريبي وتجنب العواقب القانونية والمالية المحتملة. كما تساهم العقوبات المالية في زيادة حجم الإيرادات الضريبية التي تتلقاها الحكومة، مما يمكنها من تنفيذ المشاريع العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أفضل. ومن أجل تحقيق فاعلية أكبر لفرض العقوبات على الممولين، ينبغي أن تكون عقوبات التهرب الضريبي متسقة وعادلة. يجب أن تكون الغرامات مرتبطة بحجم التهرب ومدة الانتهاك، بحيث يكون للممولين دافع قوي للامتثال للنظام الضريبي وتجنب العقوبات المالية التي يمكن أن تقلل من ربحيتهم. كما يجب أن تتوفر آليات رقابية قوية للتأكد من تنفيذ العقوبات والحد من فرص تفاديها أو تخفيفها([39]).

العقوبات الجنائية أيضاً أداة فعّالة في مكافحة التهرب الضريبي. من خلال محاسبة الممولين من خلال الجهاز القضائي وتوجيه اتهامات جنائية ضدهم، يتم ترسيخ رسالة قوية بأن التهرب الضريبي لن يُسمح به وسيرتبط بعقوبات صارمة. تسهم العقوبات الجنائية في إرغام الممولين على التفكير جديًا قبل اتخاذ أي قرارات متعلقة بالتهرب الضريبي، حيث يكون للتبعات الجنائية تأثير كبير على حياتهم الشخصية والمهنية.

يجب أن يتم تبادل المعلومات الضريبية بين الدول العضوة في منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. يعمل هذا التبادل على تعزيز فعالية إجراءات فرض العقوبات على الممولين الذين يحاولون تهرب الضرائب عبر الحدود الدولية. فعندما يعرف الممولون أن هناك اتفاقيات دولية تتبعها عقوبات فعالة ومتناسبة، سيكون لديهم تفكير جدى لتتفادى الخطر ويفضل الامتثال للنظام الضريبي في دولتهم وفي الدول الأخرى.

8-تصدى المجتمع المدنى للقضاء على التهرب :

الرغبة الشخصية لبعض الأفراد والشركات في تجنب دفع الضرائب المفروضة عليهم بواسطة القوانين الضريبية. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة ، لجأت الدول إلى العديد من الإجراءات، بما في

[39] Omitted ―except the State of Jammu and Kashmir‖ by The Central Goods and Services Tax (Extension to Jammu and Kashmir) Act, 2017 (No. 26 of 2017),p.210.

ذلك إصدار قوانين صارمة لمكافحة التهرب الضريبي([40]).ومن بين الجهات التي تسعى إلى تعزيز هذه الجهود، يتم أخذ المجتمع المدني في الاعتبار. فالمجتمع المدني يشير إلى المجموعة الواسعة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المجتمع بشكل مستقل وذاتية. ولذلك، يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في مكافحة التهرب الضريبي من خلال العمل على توعية العامة والضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات صارمة ضد هذه الممارسات.

التوعية العامة هي عنصر أساسي في مكافحة التهرب الضريبي. فالعديد من الأفراد والشركات قد لا يكونون على دراية كافية بأهمية الضرائب وأضرار التهرب الضريبي. ولذلك، يقوم المجتمع المدني بتوعية العامة عن طريق تنظيم حملات إعلامية وورش عمل توعوية للشرح للناس تأثير التهرب الضريبي على الاقتصاد والمجتمع ككل. وبالتالي، يمكن تحفيز الأفراد على الالتزام بالقوانين الضريبية ودفع الضرائب بنزاهة.

يمكن للمجتمع المدني أيضاً أن يضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات صارمة ضد التهرب الضريبي. يمكن أن يشارك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات القانونية وتقديم توصيات لتحسين نظام الضرائب. ومن خلال التعاون مع الحكومة والسلطات الضريبية، يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تقديم المشورة والدعم التقني لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات في سبيل مكافحة التهرب الضريبي. من الأمثلة النموذجية للمجتمع المدني في مكافحة التهرب الضريبي هو حملة "منع التهرب الضريبي" في المملكة المتحدة. تأسست هذه الحملة عام2003 من قبل عدد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، بالاشتراك مع الحكومة والشركات الخاصة. وتهدف الحملة إلى زيادة الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية وتعميم الممارسات النزيهة في جميع القطاعات. وتستخدم حملة "منع التهرب الضريبي" مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل لتحقيق أهدافها. على سبيل المثال، تنشر الحملة تقارير ودراسات عن التهرب الضريبي وتأثيراته على الاقتصاد والمجتمع. كما تنظم الحملة أيضًا فعاليات توعية مثل المؤتمرات وندوات النقاش لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، توجِّه الحملة الضغوط على الحكومة والسلطات الضريبية لاتخاذ إجراءات بحزم ضد الممول الذي يتسبب في التهرب الضريبي.

[40] OEDC :taxation,2021,p.49.

المراجع

أولا باللغة العربية :

- ـ أ.د. رمضان صديق، التجنب الضريبى بين الإباحة والحظر فى التشريع المصرى والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبى وكيف تعاملت معها التشريعات الضريبية الأطنبية والعربية مع إشارة خاصة للتشريع المصرى، دار النهضة العربية، القاهرة.2001.
- أ.د. عبدالهادى مقبل، الضريبة من منظور دولى، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – تصدرها كلية الحقوق ببنى سويف، يوليو.1998.
- أ.د/ رابح رتيب بسطا : الممول والإدارة الضريبية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2005.
- د. إسراء عادل الحسيني: السياسة الضريبية في مصر بين اعتبارات "الكفاءة الاقتصادية " و"العدالة االجتماعية "مجلة آفاق اقتصادية معاصرة ، مجلس الوزراء ،مركز دعم اتخاذ القرار ،العدد 6 مايو 2021 .
- د. مروان أبو هلال ، شيرين شعبان: التجارة الإلكترونية والتهرب الضريبي من وجهة نظر موظفي الضرائب فلسطين، المجلة العربية للإدارة ، مج ،42 ع 2 - يونيو ، 2022.
- د.أحمد حسن النجار، د.عادل حميد يعقوب: الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالمياً ، العبيكان،2019.
- د.أحمد حسين بتال، فيصل غازي فيصل الدليمي: أثر المنافسة المصرفية في التنمية القتصادية، مجلة الدراسات النقدية والمالية البنك المركزي العراقي ، العراق ، 2019.

ثانياً: باللغة الأجنبية :

- د.أحمد حسن النجار ،د.عادل حميد يعقوب :الاقتصاد السلوكي وتطبيقاته عالميا ،العبيكان،2019
- Alexander Trepelkov, and others : Protecting the Tax Base,UN,2017.
- Barrie Russell: Revenue Administration: Developing a Taxpayer Compliance Program, INTERNATIONAL MONETARY FUND,2010.
- Binh Tran-Nam and Chris Evans : Towards the Development of a Tax System Complexity Index, Vol. 35, No. 3, 2014.
- Chembe Rodney Bwacha & Jing Xi : THE IMPACT OF LIQUIDITY ON PROFITABILITY,UMEA Univ.,2019.

- Chris Evans, Judith Freedman et a: The Delicate Balance: Tax, Discretion and the Rule of Law,IBFD,2011.
- Dorottya Vannai,and others : APPLYING NEW TECHNOLOGIES AND DIGITAL SOLUTIONS IN TAX COMPLIANCE, Intra-European Organisation of Tax Administrations, Budapest,2020.
- Era Dabla-Norris and others : Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective,IMF,2015.
- Gaspar,V, and others : Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investments for the SDGs. IMF Staff Discussion Note, Fiscal Affairs Department,2019.
- Israa A. El Husseiny: Enhancing the Role of Fiscal Policy in Achieving the Sustainable Development Goals (SDGs): Insights from Behavioral Economics with a Special Reference to Egypt, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 2020.
- Jörg Alt SJ : Tax Justice & Poverty,SJ,2018.
- Juan Carlos ,Juan Pablo:Tax Structure and tax evasion in Latin America ,CAF,2012.
- KEITH WALSH : Understanding Taxpayer Behaviour – New Opportunities for Tax Administration, The Economic and Social Review, Vol. 43, No. 3, , 2012.
- KEITH WALSH: Understanding Taxpayer Behaviour – New Opportunities for Tax Administration, The Economic and Social Review, Vol. 43, No. 3, Autumn, 2012.
- Lars P. Feld, Bruno S. Frey : Trust breeds trust: How taxpayers are treated, Springer,2002.
- Ludwig Christian Schaupp and other : E-file adoption: A study of U.S. taxpayers' intentions, Computers in Human Behavior 26 ,2010.

- Marjorie E. Kornhauser: Legitimacy and the Right of Revolution: The Role of Tax Protests and Anti-Tax Rhetoric in America, BUFFALO LAW REVIEW, Vol. 50 , 2002.
- Matthijs Alink, Victor van Kommer : Handbook on Tax Administration, IBFD,2016.
- Mihai Mutascu and others : TAXATION AND POLITICAL STABILITY, UTC,2011.
- Muhammad Muazzam Mughal, Muhammad Akram: Reasons of Tax Avoidance and Tax Evasion: Reflections from Pakistan, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 4, No. 4, Apr 2012.
- OECD: Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes,2021.
- OEDC :taxation,2021.
- Omitted ―except the State of Jammu and Kashmir‖ by The Central Goods and Services Tax (Extension to Jammu and Kashmir) Act, 2017 (No. 26 of 2017).
- Pascal Quiry and others : CORPORATE FINANCE THEORY AND PRACTICE,WILEY, 2014.
- Prasanna Chandra : Behavioural Finance, McGraw Hill,2016.
- Robert Ortstad, Binan Sonono : he Effects of the Digital Transformation Process on Banks' Relationship with Customers – Case Study of a Large Swedish Bank , Uppsala University,2017.
- Sabrina Unrein: Overdue Fines: Advantages, Disadvantages, and How Eliminating Them Can Benefit Public Libraries,IPLI,2020.
- Simon James: The contribution of behavioral economics to tax reform in the United Kingdom, The Journal of Socio-Economics, Volume 41, Issue 4, August 2012.

- Simon Whitehead: Tax Disputes and Litigation Review,Law Review,2019.
- Stijn Claessens and others : Financial Sector Taxation: The IMF's Report to the G-20 and Background Material ,IMF,2010.
- Theodore Dreiser: The Financier, UTF,2019.
- THOMAS PIKETTY: Property, Inequality, and Taxation: Reflections on Capital in the Twenty-First Century, TAX LAW REVIEW, Vol. 68, 2015.
- Werner HASLEHNER and Katerina PANTAZATOU: Assessment of recent anti-tax avoidance and evasion measures (ATAD & DAC 6), European Parliament,2022.

Abstract:

In light of the economic challenges that the world is currently facing, combating tax evasion has become crucial for countries. Tax evasion affects national economies and deprives countries of the necessary resources to finance public services and achieve economic and social development. From this standpoint, the financier has an important role to play in combating this disgraceful phenomenon.

Promoting the ethical behavior of the financier is one of the main means to reduce tax evasion. Exploiting loopholes in the tax system to avoid paying taxes is a legacy problem that requires the cooperation of all parties involved, including financial institutions, governments, and financiers. Reinforcing behavior will greatly contribute to the fight against tax evasion. The financier must be aware of the importance of his tax obligation and responsibility towards society and the government. This fight needs to adopt the moral values necessary to maintain the fair and equitable tax system.

Ethics is one of the basic tools to address the problem of tax evasion. It is known that financial incentives are the main reason behind the decision of companies and individuals to evade paying taxes. But at the same time, the financier must deal with these financial incentives in an ethical manner. The financier must understand that paying taxes is a citizen's duty that contributes to the stability of the state and the provision of public services. Thus, he must have the necessary moral awareness to refrain from tax evasion.

Keywords: (behavior - economy - ethics - financier - tax).